

عماد العلي | Emad Alali*

بناء الدولة والعقد الاجتماعي في سورية ما بعد الأسد:
مقاربة تأسيسيةState-building and Social Contract in Post-Assad Syria:
A Constitutive Approach

ينطوي بناء الدولة في سورية ما بعد سقوط نظام بشار الأسد على جملة من التحديات المعقدة، يتصدّرها الانقسام المجتمعي والطائفي وتعقيدات المشهد السياسي. ومن ثم، تتطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الثورة السورية كشفت عن خلل سياسي واجتماعي عميق، تمثل في انفصال الدولة عن المجتمع وعدم تطورها بما ينسجم مع التحولات الاجتماعية. وتجادل بأن بناء دولة جديدة يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن عقد اجتماعي جديد، لذا فإنها تسعى لبحث المحددات السياسية والسوسيولوجية والمعيارية التي تشكل الأساس النظري بالنسبة إلى فكرة الدولة، وتحليل تداخلاتها مع عملية إعادة بناء العقد الاجتماعي. وتبحث، استناداً إلى منهجية التأويل التحليلي النقدي، في المحددات المذكورة من حيث علاقتها بفكرة الدولة، مع التركيز على معوقات بناء العقد الاجتماعي، مثل الطائفية وتفكك الهوية الجمعية والعلاقة بين الديني والسياسي. وتخلص إلى وجود أزمة سياسية مركبة تتمثل في تراجع دور الدولة لصالح بنية سلطوية وقمعية، مؤكدة ضرورة الانتقال نحو نموذج الدولة التعاقدية، عبر صياغة نمط جديد من التفاعل السياسي بين المجتمع والدولة والسلطة. وبناءً على ذلك، تتمثل إضافتها الأساسية في تقديم تصور معياري وتأسيسي لعلاقة أكثر توازناً وواقعية بين المجتمع والدولة، بما ينسجم مع خصوصية السياق السوري.

كلمات مفتاحية: سورية، الدولة، بناء الدولة، العقد الاجتماعي، الهوية الجمعية، العلمانية، الشرعية السياسية، الطائفية.

The idea of state-building in post-Assad Syria faces formidable challenges, most notably deep social and sectarian divisions and political complexities. The Syrian revolution revealed a deep political and social crisis, reflected in the disconnection between state and society and the state's inability to adapt to social changes. This study contends to rebuild the state the relationship between state and society must be redefined through a new social contract. Adopting a critical analytical approach, the study examines the political, sociological, and normative foundations of the state, with particular attention to obstacles such as sectarianism, fragmented collective identity, and the relationship between religion and politics. It concludes that Syria's crisis is rooted in the erosion of the state in favour of an authoritarian and repressive governing structure. The study therefore calls for a transition toward a contractual model of the state based on a new model of political interaction between society, the state, and authority. Its main contribution lies in proposing a more balanced and context-sensitive framework for the relationship between society and the state.



Keywords: Syria, State, Contractualism/ Social Contract, Collective Identity, Secularism, Political Legitimacy, Sectarianism.

* باحث في معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في جامعة برلين الحرة.

Researcher at the Institute of Islamic and Middle Eastern Studies at Freie Universität Berlin.

Email: emad.alali@fu-berlin.de

مقدمة

الأساس المعياري لما يمكن تسميته الشرعية الثورية⁽⁴⁾. وفي الحالة السورية، تستند شرعية السلطة الحالية، من جهة، إلى انبثاقها من الفعل الثوري وارتباطها بسقوط النظام السابق، لكنها تظل، من جهة أخرى، شرعية مشروطة بمدى نجاحها في بناء بيئة سياسية مختلفة نوعيًا عن البنية السلطوية السابقة.

وعلى هذا الأساس، يمكن صياغة أحد العناصر المركزية في معادلة الانتقال السياسي السوري على النحو الآتي: إذا كان بناء الدولة يشكل المحور الأساسي لمرحلة ما بعد الأسد، فإن استمرار الشرعية الثورية بالنسبة إلى السلطة الحاكمة يظل مرتبطًا بقدرتها على تأسيس دولة تحظى بالشرعية والقبول المجتمعي. ومن ثم، لا يتحقق الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية السياسية بعد السيطرة على السلطة مباشرة، بل من خلال بناء نظام سياسي جديد قادر على إنتاج شرعية مؤسسية ومعيارية مستدامة، وإقامة علاقة أكثر توازنًا بين الدولة والمجتمع.

وتحوز مسألة الدولة في سورية هذه الأولوية المحورية، بسبب خصوصية الظرفية الراهنة أولًا، وفقر التجربة التاريخية السورية في مجال تشكّل الدولة الحديثة ثانيًا. فعندما يُطرح موضوع بناء الدولة، نعي أن ضعف الإنتاج المعرفي والفكري الأصيل في نظرية الدولة ومفهومها⁽⁵⁾، وتعرّض بلورة صيغة ناظمة للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين تتناسب مع محددات الدولة الحديثة⁽⁶⁾، جعلًا التجربة

على الرغم من صعوبة تقديم تقدير دقيق لمسارات العملية السياسية في سورية ما بعد الأسد، فإن أهمية سقوط نظامه الاستثنائية، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، تنتج من أنه حدث مفصلي يفتح مجالًا لإعادة تأسيس المجالين السياسي والاجتماعي، ولا سيما في ما يتعلق بمشروع بناء الدولة الجديدة. وينطلق هذا الطرح من افتراض مفاده أن الثورة السورية عام 2011 مثّلت نهايةً لحقبة سياسية وبدايةً لتحول تاريخي نحو أفق سياسي مغاير؛ إذ عبّرت عن رفض الاستبداد بوصفه بنيةً حكمٍ وآليةً لإدارة المجتمع، وعن رفض إعادة إنتاج أي صيغة للدولة التسلطية⁽¹⁾. ولم تقتصر ديناميات الفعل الثوري على السعي لإنهاء الممارسات القمعية التي كرّسها النظام السابق⁽²⁾، بل انطوت أيضًا على صراع ذي أبعاد سياسية وأخلاقية يهدف إلى ترسيخ منظومة جديدة من القيم والمبادئ تشكّل الأساس المعياري بالنسبة إلى نظام اجتماعي وسياسي مستقبلي. ومن هذا المنطلق، يقتضي بناء منظومة سياسية منسجمة مع تطلعات الثورة عمليةً تأسيسيةً للدولة الجديدة لا تقتصر على إعادة هيكلة المؤسسات، بل تمتد إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع وإعادة تعريف المجال العمومي.

ويستند إدراج الثورة السورية في سياق إعادة بناء الدولة إلى افتراض مؤداه أن الثورة الشعبية لم تنتهِ في عقب سقوط نظام الأسد، بل إن إسقاطه يمثّل مرحلة من مراحلها وليس نهايتها التاريخية. فلكي تكتسب الثورة معناها السياسي بوصفها ثورةً تاريخية، لا بد لها من أن تنطوي على مشروع لإعادة تشكيل المجال السياسي وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع⁽³⁾. وفي الحالة السورية، تأجّل هذا المشروع إلى مرحلة ما بعد الأسد، لأن أولوية الفعل الثوري تمثّلت، أولًا، في إزالة البنية السلطوية التي عرقلت إمكان التغيير السياسي. ومن ثم، يمكن النظر إلى مسار الإصلاح السياسي في مرحلة ما بعد الأسد بوصفه امتدادًا للعملية الثورية واستكمالًا لها، لا مرحلة منفصلة عنها. وبهذا المعنى، تتحدد استمرارية شرعية السلطة السياسية الجديدة بمدى قدرتها على ترجمة المطالب التي عبّرت عنها الثورة إلى ترتيبات ومؤسسات سياسية جديدة، وهو ما يشكّل

4 نستخدم مفهوم "الشرعية الثورية" بمعنى وسياق مختلفين عن استخدامهما في الأيديولوجيات الثورية في سياق بعض الأنظمة العربية الحاكمة مصدرًا للشرعية والعقد الاجتماعي، من خلال وعود سياسية، مثل تحقيق العدالة والمساواة وتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية، مقابل تأييد المجتمعات وطاعتها إياها وعدم معارضتها. للمزيد، ينظر: سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 [1984])، ص 422 وما بعدها؛ وينظر أيضًا: Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East* (London: Routledge, 1992).

5 ينطبق على الفكر السياسي السوري الخاص بالدولة ما ينطبق على الفكر السياسي العربي عمومًا بالنسبة إلى التقوقع داخل أنساق تاريخية ومعرفية لم ينتج منها تأصيل لنظريات في الدولة تستمد مقولاتها ومجالاتها من السياق العربي وخصوصياته في المقام الأول. للمزيد ينظر مثلاً: سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 85-101.

6 تركّز هذه المسألة على الدولة الوطنية الحديثة من حيث المضامين القيمية والمعيارية، مثل الحريات العامة والفردية، والمشاركة السياسية، وغيرها. ومن ثم، لا ينصرف الاهتمام إلى شكل الدولة خارجيًا أو بنيتها المؤسسية بقدر ما يركّز على مضمونها القيمي والسياسي. وستناقش هذه الرؤية في حدود ما يخدم الإشكالية البحثية للدراسة، مع الإقرار بأن هذه الفرضية لا تزال في حاجة إلى مزيد من التدقيق والتحليل المنهجي والتأصيل التاريخي. ينظر: محمد جمال باروت، "الإخفاق في بناء الدولة ونهاية الجمهورية البرلمانية الأولى والأخيرة في سورية"، في: الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة، محمد حمشي ومراد ديابي (محرران) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 195-247؛ عزمي بشارة، الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص 287-320.

1 للمزيد، ينظر: خلفيات الثورة: دراسات سورية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

2 Raymond Hinnebusch, "Syria: From 'Authoritarian Upgrading' to Revolution?" *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (2012).

3 عزمي بشارة، في الثورة والقبالية للثورة، ط 3 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 40.

ضمن إطار العقد الاجتماعي، تشكل معياراً لفهم الشرعية السياسية وقياسها داخل المجتمع. ومن ثم، يمكن النظر إلى هذا البحث بوصفه امتداداً للنقاش المتعلق بمسار الانتقال السياسي في سورية بعد سقوط نظام الأسد، من خلال تأكيد ضرورة إعادة تأسيس علاقة جديدة بين الدولة والسلطة والمجتمع، على نحو يضمن قيام مجال سياسي يقوم على التفاعل والاعتراف المتبادل؛ ذلك أن المجتمع لا يتشكل بوجود صيغة تعاقدية مجردة، بل يتجسد فعلياً عندما تتحول مضامين التعاقد إلى ممارسات سياسية واجتماعية فعلية وذات فاعلة⁽¹²⁾.

وفي ضوء ما تقدم، تقتضي الشروط الاستثنائية التي أفرزتها الثورة السورية أن يتمحور مسار الانتقال السياسي حول مشروع بناء الدولة الجديدة. وفي هذا السياق، يغدو العقد الاجتماعي الركن الثالث في معادلة التأسيس، إلى جانب الدولة باعتبارها موضوع البناء، والمعطيات الواقعية بوصفها الإطار الذي يتعين أن تجري ضمنه عملية التأسيس، بما يتيح بلورة رؤية أكثر شمولاً للمعادلة السياسية الناضجة لمرحلة ما بعد الأسد.

وانطلاقاً من ذلك، تركز هذه الدراسة على افتراض أساسي مفاده أن الدولة في سورية، بوصفها كياناً مؤسسياً ومشروعاً سياسياً، لم تستكمل بعد شروط التطور المؤسسي التي تمكّنها من أداء وظائف الدولة الحديثة⁽¹³⁾. ويُفهم اندلاع الثورة، في هذا السياق، بوصفه تعبيراً عن أزمة سياسية واجتماعية متراكمة، تجسّدت في بنية الدولة وفي التصورات المرتبطة بها في آن واحد⁽¹⁴⁾. وبما أن بناء الدولة عملية بشرية واعية بقيمة الدولة، ومرتبطة في الحالة السورية بالسياق التاريخي السوري (الثورة والوضع السياسي ما قبل الثورة)، فإن هذه الدراسة تسعى لبحث المحددات السياسية والسوسيولوجية والقيمية والأخلاقية التي ينبغي أخذها في الحسبان في عملية بناء الدولة. وبصيغة أخرى، فإنها تشغل بالسؤال عن الأفكار والاعتبارات والسياسات المؤطرة لبناء الدولة في سورية ما بعد الأسد، مع التركيز على نقاط التقاطع بين بناء الدولة والعقد الاجتماعي.

السياسة السورية تفتقر إلى "الرؤية التاريخية" و"الوعي بالتاريخ"، بما قد يُفني إلى إهمال "المحتوى المعرفي" وتغليب "المضمون الأيديولوجي" وفقاً لتعبير محمد عابد الجابري⁽⁷⁾. ومع ذلك، وفي ظل الظروف الحالية، لا ينبغي النظر إلى هذا الافتقار المعرفي والتاريخي بوصفه عائقاً، بل يمكن اعتباره عاملاً محفزاً للدخول في نقاش جاد متعلق بمسألة الدولة، ولا سيما أنها، على مستوى المفهوم النظري والمشروع الواقعي، تقع في صميم عملية الانتقال والتغيير السياسي التي تمرّ بها سورية منذ سقوط نظام الأسد. وإذا كنا قد افترضنا، في دراسة سابقة لنا عن مضامين ثورات الربيع العربي، أن الرسالة الأهم بالنسبة إلى هذه الثورات هي عودة المجتمع إلى السياسة⁽⁸⁾، فإن هذه "العودة" في الحالة السورية يمكن قراءتها بوصفها عودة إلى مشروع الدولة ذاته. أما الافتراض القائل إن منظومة المجتمع القيمية الثورية لا يمكن أن تتحقق إلا ضمن إطار الدولة الجديدة المتوافقة معها، فمن شأنه أن يؤدي إلى بلورة ما يمكننا تسميته "المجتمع السياسي"⁽⁹⁾، بوصفه كياناً ناشئاً عن تداخل ثلاثة عناصر يحدد شكل التفاعل بينها ملامح المجال السياسي: المجتمع، والمنظومة القيمية، والدول.

وعلى هذا النحو، نكون قد تطرقنا إلى مسألة العقد الاجتماعي المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة، من منطلق اعتبار أن بناء الدولة في سورية يعني في جوهره إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع. ونتفق في هذا الصدد مع مقولة عزمي بشارة إن العقد الاجتماعي هو "مقاربة فلسفية للعلاقة بين المواطن والدولة، وربما لشرعية السلطة، وليس نظرية عامة في نشوء الدول"⁽¹⁰⁾؛ إذ إن ما نسعى لإبرازه هو أن طبيعة العلاقة التبادلية بين السلطة والدولة⁽¹¹⁾ والمواطن، كما تتبلور

7 محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، ط 6 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 49.

8 عماد علي، "الثورة بين الأهداف الواقعية والمضامين المعيارية: نحو قراءة جديدة في الثورات العربية"، سياسات عربية، مج 13، العدد 74 (2025).

9 هذه استعارة عن عنوان كتاب مهم لباحث ألماني في موضوع التأثير الواسع والمتبادل بين السياسة والمجتمع في العصر الحديث، مع التشديد على أن "المجتمع السياسي" مختلف عن "الجماعة السياسية". ينظر:

Michael Th. Greven, *Die politische Gesellschaft: Kontingenz und Dezision als Probleme des Regierens und der Demokratie*, 2. Auflage (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2008 [1999]).

10 عزمي بشارة، مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياسات، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 150.

11 نؤكد هنا عدم التطابق بين مفهومي الدولة والسلطة. فالسلطة ترتبط أساساً بنظام الحكم أو بالجماعة السياسية الحاكمة التي تتولى اتخاذ القرارات السياسية وتوجيهها على المستويين الداخلي والخارجي. أما الدولة، فنقصد بها الإطار المؤسسي والمعياري، بل الرمزي أيضاً، الذي ينظم الحياة العامة داخل إقليم معيّن، ويضم مجموعة من المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تؤطر ممارسة الحكم والعلاقة بين المجتمع والسلطة. ومن الناحية المفهومية، تُعد الدولة كياناً عاماً يتجاوز الأشخاص والجماعات الحاكمة، ولا يمكن اختزالها في السلطة القائمة أو في النخبة التي تتولى إدارتها، وهي الأطروحة التي تسعى هذه الدراسة لمناقشتها وتطويرها.

12 عماد علي، "الانتقال السياسي في سورية: بناء الدولة وإصلاح المؤسسة السياسية: تحديات وآفاق"، سياسات عربية، مج 13، العدد 72 (كانون الثاني/ يناير 2025)، ص 66.

13 يتحدث محمد جابر الأنصاري عن فرضية مشابهة تتعلق بالدولة العربية عموماً، مع الاختلاف الجوهرى المتمثل في أن الأنصاري يشير إلى مشروع الدولة والانتقال الديمقراطي على مستوى التنظيم والمؤسسات، في حين أننا نركز في هذه الدراسة على الدولة مفهوماً ونظرية وواقعاً في ارتباطها بالعقد الاجتماعي. ينظر: محمد جابر الأنصاري، "الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو؟"، المستقبل العربي، مج 16، العدد 175 (1994).

14 للمزيد في هذا الشأن، ينظر مثلاً: عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

مفهوم العقد الاجتماعي للكشف عن مضامينه وتجلياته وتفكيكه في ضوء العلاقة بين السلطة والمجتمع والشرعية في الحالة السورية، انطلاقاً من فهمه بوصفه تصوراً معيارياً للدولة ولطبيعة علاقتها بالمجتمع، وما يحقق توازناً منهجياً بين الأبعاد الفلسفية والقيمية للعقد الاجتماعي من جهة، والمعطيات الواقعية بالنسبة إلى الدولة والسلطة السياسية من جهة أخرى.

أولاً: الأزمة السياسية: المحددات والتجليات

كتب عدنان الأتاسي في منتصف الخمسينيات: "إننا نرى أنفسنا بعد ثمان سنين من الفوز بالاستقلال مواطني دولة لا دستور لها أو أن لها عدة دساتير، وتحكم حكماً فردياً، وقد مرت عليها انقلابات عديدة أتت على تنظيمها الإداري فأصبح كبار موظفيها موظفي العهود القديمة لا موظفي الدولة. [...] ولا يتمتع المواطنون بأي وضع ثابت عملياً بالنسبة لحقوقهم المدنية والسياسية ولحرياتهم العامة"⁽¹⁷⁾. ويطرح الأتاسي بعض الأفكار للخروج من الأزمة للوصول إلى بناء ما سمّاه "الدولة الحديثة"، وفي مقدمتها تأتي ضرورة الانتقال إلى الحكم القانوني الدستوري، والاعتماد على التربية السياسية بوصفها شرطاً للانتقال من الحكم الفردي والعقلية الفردية. ويضع الفكرة القومية في مركز بناء الدولة، بهدف توحيد "الشعور والأهداف الأساسية" في المجتمع لتحقيق مشروع النهضة⁽¹⁸⁾.

يشير الأتاسي بدقة إلى الأزمة، لكنه يطرح بناء الدولة الحديثة، وعلى نحو أدق الدولة الحديثة الغربية، بوصفه حلاً يبدو ناجحاً ولا يتطلب سوى قرار سياسي. والمفارقة أنه يشرح نفسه الصيرورات التاريخية المتعلقة بالدولة الغربية. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة، لأن نموذج الدولة الغربية طُبّق وفُرض على سورية، بحدودها الترابية وشكلها القانوني وبنيتها الإدارية، في ظل الانتداب الفرنسي. وبذلك، لم يكن ثمرة تطور داخلي نابع من المجتمع السوري، بل فُرض بهيكله المؤسسي من قوة استعمارية خارجية⁽¹⁹⁾. وبهذا المعنى، لم تُبنَ الدولة بقدر ما استُنسخ قالب جاهز للدولة الحديثة من دون تأسيس اجتماعي أو ثقافي أو فكري مواكب له. وعلى الرغم من تقبّل

وانطلاقاً من ذلك، لا تهدف الدراسة إلى تقديم تصور نظري للدولة ووظائفها، أو اختزال مسار بناء الدولة في فاعل سياسي واحد، بل تسعى لبلورة تأصيل نظري ومفهومي لبناء الدولة قابل للتكييف مع خصوصية الحالة السورية، بما يوفر قاعدة أولية لمجموعة من المقومات التأسيسية بالنسبة إلى الدولة الجديدة في ضوء مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد⁽¹⁵⁾. وفي هذا الإطار، تشير "الأفكار والاعتبارات" في صيغة السؤال البحثي المذكور إلى أبعاد معيارية وتأملية، في حين تحيل "السياقات" إلى ضرورة مواءمة هذه الأبعاد مع الشروط الواقعية التي تحدد إمكانيات تحقيقها وحدودها.

تعتمد هذه الدراسة على منهجية سوسيولوجيا المعرفة التأويلية، لما توفّره من مرونة في مقاربة الحقائق التاريخية وربطها بمعطيات الواقع الراهن، وإتاحتها توظيف بعض الأفكار التأملية والأطروحات النظرية والأطر القيمية المرتبطة بموضوع الدراسة. وينطلق هذا المنهج من تحديد الإشكالية في سياقها، ثم تفكيك مكوناتها وتحليلها ونقدّها، وصولاً إلى تقييم النتائج في ضوء المعطيات الواقعية، ضمن جملة من الضوابط التي تحفظ النسق المعرفي للدراسة. وبما أن تناول العلاقة بين الدولة والسلطة والمجتمع لا يقتصر على وصف الوقائع التجريبية، بل يستلزم أيضاً الاستعانة بأطر نظرية ومعايير قيمية وأخلاقية مؤسسة معرفياً، تتخذ الدراسة مسافة نقدية من النزعة الوضعية في العلوم الاجتماعية⁽¹⁶⁾، وتشدّد على ضرورة إخضاع التصورات المعيارية للفحص العلمي وربطها بمحددات الواقع الفعلي.

وتحقيقاً للموضوعية المعرفية، تستند الدراسة إلى معيارين رئيسيين: أولهما، الارتباط بالواقع الوجودي الفعلي لتجنّب إنتاج تصورات لا تعكس محدّداته الفعلية. وثانيهما، صلاحية المعايير القيمية واتساقها الداخلي، بما يعزز الموضوعية ويحدّ من النزعة الذاتية. وفي هذا الإطار، تبدأ الدراسة بتحليل العوامل التي أثّرت، ولا تزال تؤثر، في السياق السياسي السوري عموماً، وفي قضايا الحكم والدولة والسلطة خصوصاً. وفي المرحلة التحليلية النقدية، ينصبّ التركيز على

15 نؤكد، في هذا السياق، مسألة تركيز الدراسة على محاولة تأصيل بناء الدولة في السياق السوري مفهوماً ونظرياً، وهو ما يختلف، على سبيل المثال، عن دراسة فرانسيس فوكوياما بشأن بناء الدولة في السياق العام وإدخال مجالات مختلفة، مثل الفقر والإرهاب والأمن العالمي والاقتصاد ... إلخ، عناصر مؤثرة في بناء الدولة، أو الانتقال من "الدولة الضعيفة" إلى "الدولة القوية". ينظر:

Francis Fukuyama, "The Imperative of State-Building," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 2 (2004).

16 من الأعمال المهمة التي نذكرها، في هذا السياق، كتاب بيتر ونش عن العلاقة بين العلوم الاجتماعية والفلسفة، وفيه يرفض فصل هذه العلوم عن الفلسفة، ويؤكد ضرورة الإبداع الفكري والفلسفي لفهم الواقع. ينظر:

Peter Winch, *The Idea of a Social Science and Its Relation to Philosophy* (London: Routledge, 2007 [1958]).

17 عدنان الأتاسي، أزمة الحكم في سورية (حمص: مطبعة وزنكوغراف الميثم الإسلامي، 1954)، ص 4 وما بعدها.

18 المرجع نفسه، ص 65.

19 للمزيد، ينظر مثلاً: فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)؛ نزيه الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة (بيروت: دار الساقي، 1992)؛ خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

ربما نرتكب خطأً إذا افترضنا أن الطائفية، كما تظهر في السياق السوري بعد سقوط نظام الأسد، ظاهرة جديدة أو من مخرجات الثورة؛ إذ إنها في الواقع عملية تراكت وتجدّدت تاريخياً، وتحوّلت إلى أداة للتوظيف السياسي في سياق تعزيز السلطة في ظل نظام الأسد⁽²³⁾. ولا تقتصر خطورة الطائفية في السياق السوري الراهن على ما تسبّب به من انقسام مجتمعي نتيجة لجوء الأفراد إلى الطائفة بوصفها إطاراً بديلاً من الانتماء إلى المجتمع الأوسع، بل تمتد أيضاً إلى استخدامها أداةً للتعبئة السياسية في المجال العمومي⁽²⁴⁾. وينتج من ذلك ممارسة الفاعلين السياسيين سياساتٍ مبنية على منطق التوزيع الطائفي في المجال العمومي، بحيث لا يكون الفاعلون في العملية السياسية قوى سياسية بالمعنى المتعارف عليه، بل قوى ذات أساس طائفي تتخذ من الخطاب السياسي غطاءً لها. ولهذا السبب، نميل إلى اعتبار هذه القوى طوائف سياسية⁽²⁵⁾، حيث تمثّل الطائفة المجال الحزبي والانتماء الطائفي وأداة التعبئة الأيديولوجية. ويؤدي هذا المناخ إلى عملية سياسية مشوّهة غير قادرة على خلق قنوات من التفاهم والتوافق السياسي. ويبقى الخطر الأكبر أن يقود هذا المسار إلى تسويات سياسية إشكالية تتجسد في عقد اجتماعي مُلتبس قائم على أساس المحاصصة الطائفية، كما هو عليه الحال في لبنان مثلاً⁽²⁶⁾.

في ظل الاستقطاب والانقسام الطائفي، تُطرح العلمانية بوصفها أحد سبل تجاوزه. ولسنا بصدد تقييمها، بل نشير إلى صعوبة تقديمها حلاً مسبقاً وشاملاً بمعزل عن الواقع السوري. فهي، بمفهومها القائم على الفصل بين الديني والسياسي، تصطدم بحقيقة أن القوى الإسلامية

السوريين عمومًا لهذه الدولة بوصفها "أمرًا واقعًا"⁽²⁰⁾، فإن ذلك لم يكن كافيًا لتجاوز أزمة الشرعية البنيوية التي ارتبطت بها منذ نشأتها واستمرت بأشكال مختلفة حتى عام 2011.

وبناءً على ذلك، نعتقد أن الثورة السورية ومسارها الصعب ومآلاتها تفرض إعادة النظر في قضايا الحكم والسلطة والدولة. فالأزمة التي أدّت إلى الثورة هي، كما وصفها الأتاسي، أزمة حكم ناجمة عن غياب معايير توافقية داخل المجتمع بشأن مبادئ الحكم وقواعده. ومع نجاح السلطة في تأسيس ما يمكن تسميته بـ "الدولة السلطوية"، حيث مارست القمع وأقصت المجتمع من المجال السياسي، تحوّلت الأزمة إلى أزمة سياسية بنيوية في العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومن ثم في بنية الدولة ذاتها. ومن هذا المنظور، تحوّلت أزمة الحكم إلى أزمة في السياسة والدولة نتيجة إخضاع الدولة للسلطة وتقهقرها لصالحها. ونستخدم مفهوم الدولة السلطوية للدلالة على غط من الدولة يفقد استقلاليته النسبية لصالح السلطة الحاكمة. وهي دولة متقهقرة لأنها، على الرغم من طابعها السلطوي، تبقى محدودة الفعالية بوصفها جهازاً تابعاً للسلطة ومنفصلاً عن المجتمع، بل أداة لقمعه⁽²¹⁾. فهي دولة واهية من حيث مضمونها الاجتماعي ووظيفتها التمثيلية، ومتسترة خلف جهاز بيروقراطي، ومتضخمة⁽²²⁾ من حيث أدوات الإكراه والقمع. وبعبارة أخرى، تكون الدولة متقهقرة عندما تضعف روابطها التكوينية مع المجتمع، في حين تبدو قويةً بالنظر إلى امتلاكها أدوات الجبر والقمع.

ومن منظور استعراض الدولة المتقهقرة على هذا النحو، يغدو مسوِّغ إعادة التفكير في الدولة والوعي بها أكثر إلحاحاً. وفي خضمّ الظروف في مرحلة ما بعد الأسد، تبرز الحاجة إلى منظومة من المعايير والقيم القادرة على تأسيس توافق مجتمعي واسع، ولا سيما أن الثورة قد كشفت عن شرخ اجتماعي عميق واختلال في توازن القوى بين الفئات الاجتماعية، بما يفرض إعادة النظر في تموضع هذه الفئات ضمن الخريطة السياسية الجديدة. وفي ضوء ذلك، يمكن ملاحظة صعود واضح لإشكالية ذات بُعدين: يتمثل الأول في الطائفية، بوصفها ظاهرة تتجاوز حدود الخطاب والسرديات لتتحول إلى بنية اجتماعية وسياسية مؤثّرة، ويتمثل الثاني في العلاقة بين الديني والعلماني، والتي تكتسب أهميتها من وجود جماعة ذات خلفية إسلامية في موقع السلطة.

20 بشار، الدولة العربية، ص 320.

21 برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)؛ غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 [1987]).

22 استدلال مقصود على كتاب نزيه أيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 [1994]).

23 قارن مثلاً بن نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة: 1961-1995 (القاهرة: مطبعة مدبولي، 1995)؛ ومن خلال دراسة توثيقية متعلقة بهوية الضباط المتنفذين في الجيش والمخابرات في الفترة 2000-2011، يصل بشار إلى النتيجة الواضحة التالية: "لا يمكن لأي محلل لطبيعة الدولة والنظام في سورية، بغض النظر عن موقفه من هذا النظام، أن يتهرب من التطرق إلى هذه الظاهرة، فهي أساس واقعي لتشكّل الشعور لدى عامة الناس في سورية، بأن أقلية علوية تحكمهم، وشعور عامة العلويين أيضاً بعلاقة خاصة تجمعهم بالجيش ونظام الحكم"، ينظر: عزمي بشار، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 371.

24 لا نقصد بذلك أن هذا الخطر هو الخطر الذي تمثّله الطائفية فحسب، بل ثمة أيضاً سباقات ومستويات أخرى لا تقلّ عنه خطورةً، مثل بنية المؤسسة السياسية والأمنية والعسكرية (محاصصة طائفية غير معلنة)، والمحابة وتوزيع الثروة وغيرها. وبأني تركيزنا في هذا السياق على التعبئة السياسية للطائفية، لأنها الجانب المرتبط، على نحو مباشر، بمحور الدراسة.

25 نقارب هذا المصطلح مع "الطائفية السياسية" كما قدّمها بشار في تحليله للطائفية في الحالة اللبنانية. ينظر: بشار، الطائفة، ص 540-571؛ ويستخدم بشار المصطلح نفسه في نقده للدولة العربية وأزمة شرعيتها أيضاً، ينظر: المرجع نفسه، ص 378.

26 عاطف عطية، الدولة المؤجلة: معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000).

Bassel Salloukh et al., *The Politics of Sectarianism on Postwar Lebanon* (London: Pluto Press, 2015).

هما يتطلبه من ضمانات للتعايش الأهلي، مشروطاً بصياغة توافق سياسي يتجاوز الاستقطاب بين الديني والعلماني، ويؤسس لمشروع دولة قائم على التوافق المجتمعي والقيم الجامعة المرتبطة بالهوية؛ إذ لا ينفصل بناء الدولة في الحالة السورية عن عملية بناء الأمة⁽²⁹⁾.

ثانياً: العقد الاجتماعي: التفكيك وإعادة البناء

1. الدولة والجماعات والمجتمع

مثلت الثورة، كما أوضحنا سابقاً، حدثاً تاريخياً كشف على نحو جلي الاختلال الذي أصاب تماسك المجتمع السوري نتيجة عقود طويلة من غياب السياسة الجمعية وهيمنة نمط من الحكم النخبوي والاستبدادي الذي انحصر اهتمامه في حماية مصالح السلطة وضمان استمرارية بقائها. وقد انعكس ذلك في تبني استراتيجيات أسهمت في تعزيز تماسك بنية الحكم على حساب تماسك المجتمع نفسه؛ إذ إن ترسيخ السلطة الاستبدادية بهذه الطريقة لم يكن ممكناً من دون امتلاك أدوات فعالة لإضعاف البنى الاجتماعية، وهي سمة تشترك فيها الأنظمة الاستبدادية الشمولية، كما بينت حنة أرندت⁽³⁰⁾. ولذلك، تواجه عملية استعادة التماسك الاجتماعي في سورية تحديات معقدة تتصل بالانقسامات الطائفية والعرقية والأيدولوجية؛ وهي انقسامات تفاقت بسبب غياب مرجعية جامعة يمكن أن تؤدي دور الإطار الناظم لهوية وطنية جمعية. وينطلق هذا التصور من افتراض مفاده أن المجتمع يتكوّن من مجموعة من الهويات الجماعية المرتبطة بجماعات مختلفة، والتي ازدادت رسوخاً بتأثير من الانقسامات الراهنة. ويُنظر إلى الهوية الجمعية Collective Identity على أنها ليست مفهوماً ثابتاً أو نهائياً عبر الزمن، بل هي ظاهرة ديناميكية تتأثر بالتحوّلات الاجتماعية

تمثّل اليوم الفاعل السياسي الأبرز في سورية، في سياق يُنظر فيه إلى النظام السابق بوصفه قد وظّف العلمانية للشرعنة السياسية مع ممارسته سياسات قمعية تجاه المجال الديني⁽²⁷⁾. ومن ثم، تكتسب العلاقة بين العلمانية والديني والسياسي في سورية بُعداً تحليلياً خاصاً. ولا يعني ذلك اختزال المسألة في توازن مصالح بين القوى العلمانية والدينية؛ إذ تكمن الإشكالية في تقديم العلمانية بوصفها أيديولوجيا صدامية مع الدين، في حين يفتح مفهومها أيضاً على دلالات أخرى، مثل الحياء المؤسسي، والنظام الدستوري، والمدنية السياسية.

ومن ثم، يبرز سؤال تصورات القوى الإسلامية، ولا سيما السلطة الانتقالية، تجاه العلمانية والقوى السياسية الأخرى، ورؤيتها للدولة وشكل الحكم. ولا يُطرح هذا السؤال من منظور الأدبيات النظرية، بل انطلاقاً من الراهن السياسي، حيث تميل السلطة الانتقالية إلى تأجيل حسم هذه القضايا لحساسيتها وما قد تثيره من انقسامات ومخاوف. وهو ما يعزّز الحاجة إلى خطاب معرفي أكثر توافقاً مع تعقيدات الواقع.

وفي هذا السياق، لا تبدو التفسيرات السيكولوجية، التي تعزو "عدم مقبولية العلمانية" إلى "ذهنية" دينية متطرفة أو متعصبة⁽²⁸⁾، كافية لتفسير الظاهرة، لقيامها على افتراضات تعميمية تفتقر إلى الأساس الواقعي والمنهجي. فالإشكالية، في تقديرنا، تكمن في تسويغ العلمانية من خارج حدودها المفهومية عبر ربطها برفض الدين وتصويره سبباً للأزمة، في حين تُفهم أساساً بوصفها نمطاً لتنظيم العلاقة بين المجالين السياسي والديني، وليست مشروعاً لمعاداة الدين أو إقصائه. وإضافة إلى ذلك، فإن الربط الحتمي بين الدين والأزمات الاجتماعية، أو بين العلمنة على المستوى السياسي والاجتماعي ومستوى الوعي الفردي، يفتقر إلى مسوغ كافٍ. في حين تظل مقارنة حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية في حاجة إلى تأصيل أوضح لمفهومَي الدولة والحياد، وإلى التمييز بين الدولة ونظام الحكم وعدم اختزال الدولة في مواقف القوى السياسية.

وبناءً على ذلك، تمثّل الطائفية والعلاقة المتوترة بين الديني والعلماني قضيتين مركبتين تؤثران في إمكانات التوافق بين المجتمع والسلطة ضمن إطار العقد الاجتماعي. لذا، يتجاوز بناء الدولة في سورية البعد الإجرائي، ليكون عملية سياسية معقدة تتطلب مقارنة واقعية للمعوقات الاجتماعية والسياسية. ويبقى المستقبل السياسي السوري،

27 هذا مع تأكيدنا أن العلمانية لم تكن سوى "علمانية مزيفة" استخدمها نظام الأسد لتحقيق أهداف سياسية سلطوية بحتة، منها قمع المعارضين وعموماً والإسلاميين على وجه التحديد.

28 رسلان عامر، "ما مدى واقعية العلمانية في المجتمع السوري؟"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، 2021/9/11، شوهد في 2026/7/28، في: <https://acr.ps/hBy2suq>

29 René Grotenhuis, *Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States* (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2016).

توجد تقاطعات عديدة بين بناء الدولة State-Building وبناء الأمة Nation-Building، لكن لا يوجد تطابق بينهما. في دراستنا، نشير أحياناً ضمنياً إلى بعض الجوانب المنتمية إلى بناء الأمة بدرجة أكبر من بناء الدولة، مثل مسألة الهوية والقومية كما نقدهما في الأسفل، والسبب في ذلك هو تركيز الدراسة على بناء الدولة على نحو أساسي. ومن ثم، ينطلق تناولنا مفهوم الأمة في هذا السياق أساساً من منظور سوسيولوجي، أكثر من اعتباره مقارنة مفهومية أو نظرية خالصة.

30 حنة أرندت، *أسس التوتاليتارية*، ترجمة أنطوان أبو زيد (بيروت: دار الساقي، 2016)؛ حنة أرندت، *النظام الشمولي: آليات التحكم في السلطة والمجتمع*، ترجمة نادرة السنوسي (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2019).

الدستورية، لا تكفي وحدها لتكوين الشعور بالانتماء إلى الأمة أو لترسيخ الهوية الوطنية. فوجود جماعة بشرية متجانسة من الناحية الأنثروبولوجية لا يضمن بالضرورة نشوء وعي وطني مشترك. ومع أن للدستور دوراً محورياً في تنظيم المجال السياسي وتعزيز المنظومة القيمية السائدة في الدولة الحديثة، فإنه يفقد كثيراً من فعاليته إذا عجز عن الإسهام في بناء وعي جماعي بالانتماء الوطني. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة عند إسقاطها على السياق السوري الراهن، حيث لا يزال التحدي الأساسي يتمثل في بلورة هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات الفرعية وتؤسس لشعور مشترك بالمواطنة والانتماء إلى الأمة.

وفي السياق السوري أيضاً، تبدو القومية الجامعة محدودة القدرة، في الظروف الراهنة، على أداء وظيفة الإطار الموحد للهوية الوطنية؛ ذلك أن طبيعة الأزمة لا تتمثل في مواجهة مع عدو خارجي، كما في حالات الاستعمار أو الغزو، بل هي ناجمة أساساً عن اختلالات داخلية تحكم علاقات المراكز والقوى الاجتماعية في ما بينها. واستناداً إلى ذلك، لا يمكن أن تقوم إعادة بناء التماسك المجتمعي على محفز خارجي يوحد الجماعة الوطنية، بل ينبغي أن تنشأ العملية بوصفها عملية داخلية تستند إلى إعادة تنظيم العلاقة بين مكونات المجتمع المختلفة. وانطلاقاً من ذلك، فإن الإطار المرجعي القادر على أداء وظيفة الدمج بين الجماعات والهويات الفرعية ينبغي أن يتجاوز الانتماءات الجزئية، بحيث لا يمثل مصالح جماعة بعينها، بل يعمل بوصفه فضاءً عاماً جامعاً ومنظماً للتعدد⁽³⁷⁾. وفي الحالة السورية، تبدو الدولة، بوصفها إطاراً مؤسسياً عاماً، الأكثر قدرة، من حيث المبدأ، على أداء هذه الوظيفة. غير أن الدولة السورية القائمة تاريخياً كانت قد تراجعت عن هذا الدور بسبب اختزالها في بنية السلطة وإخضاع مؤسساتها لمنطق الهيمنة، الأمر الذي يجعل نجاح مشروع الدولة الجديدة مرتبطاً بقدرتها على استعادة وظيفتها المؤسسية وإعادة تنظيم التعدد الاجتماعي ضمن إطار وطني مشترك. وبهذا المعنى، لا تمثل الدولة أداةً لتنفيذ مشروع سياسي فحسب، بل تصبح غايةً تأسيسية في حد ذاتها أيضاً؛ إذ تتداخل عملية بناء الدولة مع عملية إعادة بناء الهوية الوطنية واستعادة التماسك المجتمعي.

وتقتضي هذه الوظيفة المربكة بالنسبة إلى الدولة، بوصفها إطاراً عابراً للجماعات والهويات الفرعية، أن يتزامن بناؤها مع عملية تشكل عقد اجتماعي جديد، وأن يسير معها بالتوازي. ومن هذا المنطلق، يمكن تأكيد أن بناء الدولة وتبلور العقد الاجتماعي يمثلان عمليتين

المختلفة⁽³¹⁾، وتشكل نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توطر علاقات الفاعلين داخل "نظام فعل متعدد الأقطاب" Multipolar Action System⁽³²⁾. وانطلاقاً من ذلك، تظل الهوية الجمعية قابلةً للتشكل وإعادة البناء على نحو مستمر، وهو أمرٌ يجعل من الظروف البنوية والسياسية المحيطة بالنظام، الذي تتفاعل ضمنه محددات الهوية، عوامل أساسية لا يمكن تجاهلها في فهم آليات تكوينها وتحولاتها⁽³³⁾.

ووفقاً لهذا التصور، يمكن افتراض إمكانية استيعاب الهويات الجماعية الفرعية، كالهويات الطائفية مثلاً، ضمن إطار هوية جمعية أشمل تتمثل في الهوية الوطنية، وذلك عبر مشروع سياسي قادر على تجاوز الانقسامات وصياغة مرجعية جامعة تؤسس لشعور مشترك بالانتماء⁽³⁴⁾. وفي ظل الاستعمار الفرنسي، اكتسبت فكرة القومية (الأمة) صلاحية نافذة وواسعة، أثرت في تكوين الهوية الوطنية. وعندما كانت ألمانيا خاضعةً لهيمنة الجيش الفرنسي، اضطلعت خطابات يوهان غوتليب فيشته بدور بارز في الدعوة إلى إحياء "روح الأمة" وتعزيز الشعور القومي باعتباره مدخلاً للتحرر وبناء الدولة الوطنية، وهو ما أسهم في ترسيخ إحساس ثقافي وجمعي مشترك⁽³⁵⁾. وقد بلغ تأثير هذا التصور حدّاً دفع برتراند راسل إلى تحميل فيشته، إلى جانب فلاسفة ألمان آخرين مثل إيمانويل كانط وجورج فيلهلم فريدريش هيغل، مسؤولية فكرية غير مباشرة عن صعود النزعات الفاشية في أوروبا⁽³⁶⁾. ومن المثير للاهتمام أن فيشته يرى أن عوامل، من قبيل الخصائص الأنثروبولوجية أو البنية

31 Jennifer Todd, "Social Transformation, Collective Categories, and Identity Change," *Theory and Society*, vol. 34, no. 4 (2005).

32 Alberto Melucci, "Getting Involved: Identity and Mobilization in Social Movements," *International Social Movement Research*, vol. 1 (1988); Alberto Melucci, *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society*, John Keane & Paul Mier (eds.) (Philadelphia, PA: Temple University Press 1989).

33 Francesca Polletta & James M. Jasper, "Collective Identity in Social Movements," *Annual Review of Sociology*, vol. 27, no. 1 (2001).

34 للمسألة ارتباطها الوثيق بمفاهيم عديدة مثل الوطنية والهوية الوطنية والهوية الثقافية. ينظر:

Tim Reesens & Matthew Wright, "Nationalism and the Cohesive Society: A Multilevel Analysis of the Interplay Among Diversity, National Identity, and Social Capital Across 27 European Societies," *Comparative Political Studies*, vol. 46, no. 2 (2013).

35 Erich Fuchs et al. (eds.), *Johann Gottlieb Fichte: Gesamtausgabe der Bayerischen Akademie der Wissenschaften. Teil 1: Werke, Band 10: Werke 1808-1812* (Stuttgart-Bad Cannstatt: Frommann-Holzboog, 2005).

36 Bertrand Russel, *A History of Western Philosophy* (London: Routledge, 1996 [1945]).

37 وهو ما يشير إليه المتدين في قراءته عن حالة المغرب. ينظر: عبد اللطيف المتدين، "سياسات الهوية واستقرار الدولة في المغرب العربي"، في: *الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة*، ص 415-416.

قائمة ضمنياً خلال العقود السابقة للثورة⁽⁴⁰⁾، نتيجة ضعف المجال السياسي المستقل، وعدم تطور العمل السياسي ضمن إطار مؤسسي يسمح بتفاعل حقيقي بين القوى السياسية والمجتمع. ومن ثم، لم تكن الثورة سبباً في إنتاج الأزمة المجتمعية، بل كشفت عن اختلالات عميقة في بنية النظام السياسي والاجتماعي، وفي المنظومة التي حكمت علاقة السلطة بالمجتمع. ومن خلال قراءة سوسيولوجية، فإن الثورة جسدت تطوراً للمجتمع خارج نطاق السلطة، ومحاولة تاريخية للحصول على الاعتراف (Anerkennung/ Recognition)، باعتباره شرطاً للحرية وفق التصور الهيجلي الذي طوره أكسيل هونيت⁽⁴¹⁾.

ومن منظور أنثروبولوجي، مثل الاستبداد في عهد الأسد ما يمكننا وصفه بـ "حالة الطبيعة المنظمة"؛ إذ جرى تنظيم العنف وأدوات الهيمنة بدلاً من تنظيم المجتمع وقواعد التفاعل داخله. وقد أنتج ذلك وضعاً هجيناً لم يرتقِ إلى حالة سياسية مكتملة. والمقصود بالحالة السياسية، في هذا السياق، حالة التنظيم والفعل السياسي ضمن إطار دولة منسجمة مع المجتمع، ومرتبطة بقضايها، وقادرة على معالجة مشكلاته والاستجابة لمطالبه، بحيث لا يمكن فهم الدولة بمعزل عن علاقتها العضوية بالمجتمع. وانطلاقاً من هذا التصور، يمكن النظر إلى الثورة باعتبارها محاولةً للتحرر من "حالة الطبيعة المنظمة"؛ أي الاستبداد، والانتقال نحو الحالة السياسية التي تتجسد في الدولة بوصفها إطاراً للتنظيم والمشاركة العامة. وبهذا المعنى التأويلي، تغدو الثورة حركة اجتماعية تجديدية تتفاعل مع معطيات الماضي، وتسعى في الوقت نفسه لتجاوزها وبناء نظام اجتماعي جديد.

ويؤدي هذا التصور إلى إعادة طرح مسألة الدولة ودورها في التنظيم السياسي والاجتماعي، وهي المسألة التي تناولتها نظريات العقد الاجتماعي من هوبز إلى روسو وجون لوك وكانط وجون رولز⁽⁴²⁾. وتتناول هذه النظريات مسألة الشروط التي تمنح سلطةً سياسيةً معينة صفةً شرعية، بحيث يحقّ لصاحب السلطة فرض قواعد محددة على الأفراد الخاضعين لها ضمن إطار الصيغة التعاقدية الافتراضية. وفي مقابل تخلي الأفراد، طوعاً أو أحياناً على نحو غير طوعي، عن جزء من حريتهم واستقلاليتهم، كما في الامتثال للقوانين أو الخضوع للعقوبات، تصبح الكيفية التي تُفرض بها الطاعة والخضوع معياراً

متراپطين لا يمكن فصل إحدهما عن الأخرى؛ إذ يتأسسان عبر تفاعل تشاركي وتوافقي بين السلطة بوصفها جماعة سياسية من جهة، والمجتمع بما يضمّه من قوى وجماعات وأفراد من جهة أخرى. ويفترض برهان غليون أن النزاعات الطائفية والدينية والانقسامات السياسية (بين الجماعات والقوى في المجتمع الواحد) تعود إلى غياب "الدولة الأمة" و"دولة المواطنة [...] التي تساوي بين جميع مواطنيها وتعاملهم كأعضاء رابطة سياسية واحدة"، ويؤكد أن "غياب الطابع الوطني والقومي الحقيقي لهذه الدولة" يجسّد "السبب الرئيس في تثبيت التمايزات الطائفية والعشائرية"⁽³⁸⁾. ومن ثم، يخلص إلى أن الطائفية لا تنجم، بالضرورة، عن التعدد الديني أو الطائفي في حد ذاته، بل ترتبط بطبيعة المشكلة السياسية والاجتماعية، وبالسياسات التي تنتهجها السلطة في إدارة الدولة والمجتمع⁽³⁹⁾.

غير أن الإشكالية المركزية تتمثل في الكيفية التي يمكن من خلالها دمج المجتمع في عملية بناء "دولة المواطنة"، بحيث يصبح شريكاً فعلياً، أو حتى نذراً سياسياً، للسلطة في صياغة هذا المشروع. فعندما تعجز الدولة عن تمثيل المجتمع والتعبير عن قضايها، فإن الخلل يكمن، بدرجة أساسية، في النخبة السياسية التي تدير السلطة وتعيد إنتاج هذا النموذج من الدولة. وبناءً على ذلك، يقتضي البحث عن مداخل للحل العمل في اتجاهين متوازيين: الأول من داخل مؤسسات السلطة، عبر السعي لإصلاح بنيتها وآليات عملها، والثاني من خارجها، من خلال تمكين المجتمع وإدخاله فاعلاً مؤثراً في عملية إعادة بناء الدولة وصياغة العقد الاجتماعي الجديد.

2. حالة الطبيعة والحالة السياسية

إذا انطلقنا من هذا التأويل في محاولة لتقديم قراءة واقعية للحالة السياسية السورية في عقب سقوط نظام الأسد، فقد يمكن النظر إليها بوصفها تجلياً لما يمكن تسميته بـ "حالة ما قبل السياسة"؛ أي الحالة التي يفتقر فيها المجتمع إلى نظام سياسي قادر على تنظيم العلاقات العامة وصياغة إطار جامع للحياة المشتركة. ولا نقصد بذلك العودة إلى مفهوم "حالة الطبيعة" كما صاغها توماس هوبز أو جان جاك روسو، بل الإشارة إلى واقع تاريخي تشكّل نتيجةً لظروف سياسية واجتماعية محدّدة أعادت المجتمع إلى موقع البحث عن أسس جديدة للتنظيم السياسي والعيش المشترك. ولا يعني ذلك أن هذه الحالة نشأت مع سقوط نظام الأسد، بل يمكن القول إنها كانت

40 Alan George, *Syria: Neither Bread nor Freedom* (London/ New York: Zed Books, 2003).

41 Axel Honneth, *Leiden an Unbestimmtheit: Eine Reaktualisierung der Hegelschen Rechtsphilosophie* (Stuttgart: Reclam, 2001).

42 يقدّم بشارة قراءة نقدية ومنطقية متعلقة بالنظريات التعاقدية. ينظر: بشارة، مسألة الدولة، ص 146-181.

38 برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط 3 (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 [1979])، ص 9 وما بعدها.

39 برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990).

لا توجد وسيلة عملية لإثبات تحقق إجماع كامل على صيغة سياسية أو اجتماعية معينة، حتى إن جرى تبريرها ضمن إطار "المصلحة العامة" كما هو الأمر بالنسبة إلى روسو، وذلك بسبب اختلاف الأفراد والجماعات وتباين مصالحهم. وفي هذا السياق، تبرز التعاقدية الليبرالية التي تؤكد حرية الأفراد بوصفها الأساس الذي يقوم عليه التعاقد. غير أن هذه المقاربة تواجه إشكالية تتمثل في أن حرية فرد أو جماعة في تحديد مصالحها قد تتعارض مع مصالح جماعات أخرى داخل المجتمع. ولذلك، يفترض رولز أن "التسامح" بين الجماعات في المجتمع لا يكتسب معناه الحقيقي إلا إذا كانت الجماعات المعنية متحررة من أي "شبكة من الهيمنة" (46) التي قد تؤثر في قدرتها على الاختيار الحر. وتبدو هذه الأطروحة مقبولة من الناحية النظرية، لكنها مثالية، لأنها تفترض وجود "حالة طبيعة" مثالية. ومن ثم، يأتي التصور عن "التعاقدية الأخلاقية" التي تحاول تأطير مفهوم التعاقدية سياسيًا واجتماعيًا على أساس المبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع (47).

ومن الأمثلة البارزة من هذا الحقل مقارنة الألماني بيتر شتيمر، الذي يرى في الأخلاق نظامًا من القواعد السلوكية التي تنشأ على نحو عقلائي على أساس مصالح الأفراد من خلال قبولهم بقيود معينة إذا فعل الجميع الأمر نفسه (48). ومن المثير للاهتمام أن شتيمر يعتبر أنه لا يمكن تبرير الأخلاق على أساس القيم الميتافيزيقية والدينية، بل على أساس اتفاق عقلائي بين الأفراد لتنظيم مصالحهم. وبناءً على ذلك، فإن الأخلاق هي منتج إنساني عقلائي من الأفراد وبينهم لحل النزاعات الاجتماعية. ويتجسد مفهوم الأخلاق في هذه المقاربة بميل الأفراد أنفسهم إلى قبول التعاقد بسبب مصالحهم المتبادلة؛ ما يعني "عقلانية متبادلة" على أساس المصلحة المشتركة، فيمكن القبول بتقييد الحرية الشخصية لأنه يعني أيضًا تقييد حريات الآخرين (49). لذا، يبدو القبول بالتعاقد الافتراضي نابعاً من شعور الأفراد أن ذلك يصب في مصلحتهم في نهاية المطاف. وليست الأخلاق في حد ذاتها المعيار، بل هي نفسها تخضع للتقييم الأخلاقي وفقاً لمعايير أخلاقية من شأنها التمييز بين المعايير المبررة وغير المبررة، وبين المعايير الأخلاقية الملزمة

لتقييم شرعية السلطة (43). ويعتمد العقد الاجتماعي، بوصفه نموذجًا للشرعية، على فرضية معيارية مفادها أن البشر ينبغي أن يشاركوا في تأسيس السلطة السيادية باعتبارهم أفرادًا أحرارًا ومتساوين. فالتعاقدية تتمحور، في جوهرها، حول العلاقة التبادلية بين الحقوق والواجبات بين الأفراد والسلطة. وينجم تصور هذه التبادلية من افتراض نظري مؤداه أن الأفراد المقيمين داخل حدود الدولة يقبلون قراراتها وقوانينها بوصفهم قد اختاروا طوعًا الإقامة ضمن إطارها السياسي والقانوني. ومع ذلك، يبقى التساؤل عن حدود هذه الطاعة مسألة فلسفية وإشكالية محل جدل مستمر (44). وهكذا، تجد الدولة نفسها ملزمة سياسيًا بصياغة قراراتها على نحو يراعي مصالح الأفراد ومعتقداتهم، بما يعزز قبولهم لها وولاءهم تجاهها (45).

ومن المهم الإشارة إلى أن نظريات العقد الاجتماعي نشأت في سياقات تاريخية وفكرية متباينة، وانطلقت من افتراضات مختلفة متعلقة بطبيعة الحالة السياسية والعلاقة بين الفرد والدولة، بما يجعلها تعكس وعيًا اجتماعيًا وتاريخيًا خاصًا بكل مجتمع ومرحلة. وبغض النظر عن اختلاف مضامين هذه النظريات، فإنها تثير تساؤلات عن الطبيعة المعيارية للمسوغات التي تقدمها بشأن شكل الدولة والعلاقة بين الأفراد والسلطة، وهو ما يحد من إمكانية التعامل معها بوصفها نماذج تفسيرية مطلقة. ويظهر ذلك بوضوح في اختلاف تصوراتها لـ "حالة الطبيعة"؛ إذ لا تمثل هذه الحالة وصفًا محايدًا بقدر ما تشكل أساسًا نظريًا لتبرير نمط معين من الدولة. ففي نظرية هوبز، مثلاً، يؤدي افتراض الصراع الدائم بين الأفراد في الحالة الطبيعية إلى تبرير قيام دولة قوية ذات سيادة مركزية، يقبل الأفراد الخضوع لها مقابل تحقيق الأمن والسلم. ومن ثم، تتمثل الإشكالية في تعميم تصورات محددة للحالة الطبيعية ومنحها طابعًا كونيًا، على نحو يحولها إلى أساس لتبرير نموذج بعينه للدولة باعتباره الأكثر شرعية.

ويمكن، في هذا الإطار، إثارة مسألتين أساسيتين ينبغي مراعاتهما عند تناول التصورات التعاقدية. تتمثل الأولى في أن العقد الاجتماعي لا يمنح الدولة شرعية ثابتة ودائمة، لأن الشرعية السياسية ترتبط بسياقات تاريخية واجتماعية متغيرة، ولا يمكن اختزالها في توافق أولي بين الأفراد فحسب. أما المسألة الثانية فتتعلق بأن التعاقدية تفترض، ضمنيًا، أن التوافق بين الأفراد أمر شامل ومحسوم، في حين أنه

46 John Rawls, "Justice as Fairness: Political Not Metaphysical," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 14, no. 3 (1985).

47 ينظر على سبيل المثال:

Carl G. Hedman, "Making the Social Contract Relevant," *Social Theory and Practice*, vol. 13, no. 3 (1987).

48 Peter Stemmer, *Handeln zugunsten anderer: Eine moralphilosophische Untersuchung* (Berlin: de Gruyter, 2000).

49 Peter Stemmer, "Moralischer Kontraktualismus," *Zeitschrift für philosophische Forschung*, vol. 56, no. 1 (2002).

43 Edward A. Harris, "From Social Contract to Hypothetical Agreement: Consent and the Obligation to Obey the Law," *Columbia Law Review*, vol. 92, no. 3 (1992).

44 Harris, pp. 652-655.

45 Harry Beran, *The Consent Theory of Political Obligation* (New York: Routledge, 2020 [1987]).

مماثل بين الجماعات المختلفة، نظرًا إلى تباين مصالحها، وتقاليدها، ومرجعياتها الفكرية والثقافية، فضلًا عن اختلاف تصوراتها للواقع ولطبيعة النظام السياسي المنشود.

تنطلق مختلف النظريات التعاقدية، ويظهر ذلك بوضوح في مقارنة شتيمر، من افتراض وجود معيار أخلاقي عملي مشترك لدى الأطراف، وهو مبني على إدراك مصلحة متبادلة في تنظيم الحياة السياسية. واستنادًا إلى ذلك، تكون السلطة، بوصفها القوة الأعلى من الناحية الواقعية، ملزمةً بتقديم نفسها باعتبارها راعيةً لحقوق مختلف الجماعات، وهو ما يتيح لها الحصول على قبول الأفراد والجماعات؛ ومن ثم تأسيس شرعيتها. غير أن هذا القبول لا يمكن تحقيقه عبر الإكراه أو العنف أو الفرض القسري؛ إذ لا يمكن أن تستمر أي سلطة سياسية اعتمادًا على أدوات القمع وحدها من دون حد أدنى من الشرعية الاجتماعية أو الشعبية⁽⁵²⁾، وهي الفكرة التي يؤكدُها روسو على نحو خاص. ومع ذلك، تظل الحاجة إلى وجود قوة سياسية قادرة على فرض الأمن والاستقرار أمرًا أساسيًا، منعا لانسياق المجتمع إلى الفوضى أو إلى حالة "حرب الكل ضد الكل" كما عند هوبز، وكذلك لضبط العلاقة بين المجتمع وحقوقه وحرّياته من جهة، والسلطة من جهة أخرى، كما في التصور التعاقدي عند روسو⁽⁵³⁾. بيد أن هذا الدور ينبغي أن يُمارس ضمن إطار سيادة الدولة الجديدة، بما يضمن اكتسابها للمشروعية، لا بوصفها مرجعية أخلاقية مطلقة كما عند هوبز، بل باعتبارها كيانًا يفترض أن يكون فوق شخصي، وفوق جماعي، وفوق أيديولوجي. ومن ثم، فإن من شأن ربط الدولة بمصالح جماعة بعينها أن ينعكس سلبًا على مشروعيتها ويقوّضها تقويصًا مباشرًا أو غير مباشر.

ويُعدّ مطلب وجود قوة أساسية قادرة على ضبط الأوضاع، أمنياً وسياسياً، مطلبًا واقعيًا في سياق الحالة السورية؛ فمن دون وجود قوة تمتلك القدرة على إنفاذ الاحتكار الشرعي للعنف، بالمعنى الذي صاغه ماكس فيبر⁽⁵⁴⁾، لا يمكن الحديث عن قيام دولة بالمعنى المؤسسي. ومن ثم، يفقد النقاش في موضوع العقد الاجتماعي جزءًا كبيرًا من معناه في غياب إطار دولتي قادر على تنظيم العلاقة بين الفاعلين، حتى إن ديفيد هيوم انتقد نظريات العقد الاجتماعي، واعتبر أن نشوء الدول يرتبط في أغلب الأحيان بعنصر القوة، وأن الأفراد يبقون ضمنها في كثير من الحالات

ومعايير القوة المجردة⁽⁵⁰⁾. وتبدو هذه المقاربة متأثرة إلى حد بعيد بتصور كانط للعقد الاجتماعي، الذي يُنظر إليه بوصفه مبدأً أخلاقيًا يرتكز على احترام كرامة الإنسان واستقلالية الفرد⁽⁵¹⁾.

وبالنظر إلى مقاربات مختلفة لنظريات العقد الاجتماعي، يمكن ملاحظة أن الإشكالية المشتركة بينها تتمثل في انطلاقها من سياقات زمانية ومكانية محددة لبناء تصوراتها المتعلقة بمضامين الصيغة التعاقدية، حتى إن كانت هذه الصيغة ذات طابع افتراضي أو نظري. غير أن هذه السياقات لا يمكن افتراض تطابقها مع المعطيات الواقعية المتباينة في مختلف الحالات الاجتماعية والسياسية. وانطلاقًا من ذلك، تبقى أي محاولة لإسقاط تصور تعاقدني نظري بعينه على الحالة السورية محدودة وغير مكتملة، لأن هذه التصورات صيغت ضمن أطر تاريخية وفكرية عامة، ولم تُطوّر أساسًا لتتلاءم مع خصوصيات الواقع السوري وتعميقاته السياسية والاجتماعية. لذلك، قد يكون من الأنسب التعامل مع هذه النظريات بوصفها أطرًا مرجعية يمكن الاستفادة من بعض أفكارها ومبادئها القابلة للمواءمة مع الحالة السورية، مع ضرورة إعادة صياغتها ومعالجتها بما ينسجم مع خصوصيات المجتمع السوري التاريخية والاجتماعية والسياسية.

3. التعاقدية في السياق السوري

اتسم الحراك الثوري، لأسباب متعددة لا يتسع المجال لتفصيلها هنا، بدرجات متفاوتة من المشاركة بين مكونات المجتمع وفئاته. وقد يترتب على ذلك احتمال نشوء شعور لدى بعض هذه المكونات أنها مستبعدة من المشاركة في السلطة وصنع القرار السياسي. ومن ثم، ينشأ أحد أبرز العوائق أمام بناء عقد اجتماعي جامع، يتمثل في ما يمكن وصفه بالتوتر بين المشروعية الثورية من جهة، والمشروعية التوافقية الشاملة من جهة أخرى. ويُعزّز هذا التوتر بعوامل إضافية، من بينها الانقسام السياسي الذي يتخذ، في بعض الأحيان، أبعادًا طائفية أو عرقية، فضلًا عن الإشكاليات المرتبطة بالطائفية، وتباين التوجهات الأيديولوجية، والاختلاف في المواقف من العلاقة بين الديني والعلماني، كما أُشير إلى ذلك سابقًا. وترتبط بذلك، أيضًا، مسألة التفاوت في مطالب الجماعات الاجتماعية والسياسية وتوقعاتها. فحتى مع افتراض وجود قدر من الانسجام داخل الجماعة الواحدة، يبقى من الصعب تصور تحقق انسجام

52 موريس دوفرجه، علم اجتماع السياسة: مبادئ علم السياسة، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991)، ص 130 وما بعدها.

53 جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي: أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة وتقدير عبد العزيز ليب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

54 Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriss der verstehenden Soziologie*, 5. Auflage (Tübingen: Mohr Siebeck 1972 [1922]), p. 29.

50 Peter Stemmer, "Die Rechtfertigung moralischer Normen," *Zeitschrift für philosophische Forschung*, vol. 58, no. 4 (2004), p. 486.

51 Immanuel Kant, *Idee zu einer allgemeinen Geschichte in weltbürgerlicher Absicht*, Vollständige Neuausgabe (Göttingen: LIWI Literatur- und Wissenschaftsverlag, 2019 [1784]).

الجماعي قد يتحول إلى خيار نفعي أو براغماتي يهدف إلى الحصول على الدعم الشعبي وتقوية الموقف تجاه السلطة والجماعات الأخرى. ومن منظور واقعي، قد تمتلك السلطة التي أطاحت بنظام الأسد إمكانية تعزيز شرعيتها استناداً إلى الغالبية من الطائفة السنية التي تنتمي إليها اجتماعياً. غير أن حصر مصادر الشرعية في مكون اجتماعي واحد من شأنه أن يؤدي تلقائياً إلى خلق مسافة مع بقية المكونات، بما يعزز شعورها بالإقصاء من المشاركة في العملية السياسية، وهو ما قد ينعكس سلباً على مضمون العقد الاجتماعي، الذي يفترض أساساً أنه إطار متغير وغير ثابت، لأنه يمس جوهر العلاقة بين السلطة والمجتمع. وفي الحصلة، قد ينعكس أي اختلال في هذا الإطار التوافقي على استقرار الدولة ذاتها وتماسكها السياسي.

يوجد ميل عام في النقاشات والنظريات السياسية الغربية لاعتبار التعاقدية ذات طابع علماني؛ فقد كان لتحرر المجال السياسي من الكنيسة دوراً في تطور نظريات العقد الاجتماعي والنظريات السياسية الغربية عموماً. ومن حيث المبدأ، سبقت الإشارة إلى "نقطة ضعف" مشتركة في مختلف نظريات العقد الاجتماعي، تتمثل في انطلاقها من سياقات تاريخية محددة ومن تصورات معينة للحالة الطبيعية، على نحو يجعل نطاق صلاحيتها الزماني والمكاني محدوداً. وينطبق هذا الأمر، أيضاً، على الموقف من الدين والعلمانية. ولذلك، تبرز الحاجة إلى مقارنة سياقية لهذه المسألة عند إسقاطها على الحالة السورية، وخاصة أن الصيرورة التاريخية والمعطيات الواقعية والظروف الاجتماعية والسياسية في سورية تختلف جوهرياً عن نظيراتها في السياقات الغربية. وعموماً، يؤدي الدين دوراً بارزاً في الحياة العامة، وهو ما ينعكس بالضرورة على المجال السياسي⁽⁵⁸⁾. ومع ذلك، لا يمكن اختزال الممارسة السياسية في محددات دينية، نظراً إلى أن المجال السياسي يتمتع بقدر من الاستقلالية والخصوصية في عدد من الجوانب. وبما أن الدين يؤثر في الحياة العامة وفي سلوك الأفراد، فمن الممكن توظيفه توظيفاً إيجابياً ضمن مسار بناء التعاقد الاجتماعي، بدلاً من تحويله إلى عنصر تنازع سياسي بين الجماعات المختلفة. ويعتبر الجابري أن العلاقة بين الدين والدولة في الفكر العربي المعاصر علاقة "مزيفة"، والأمر نفسه ينطبق على العلمانية في العالم العربي التي يرى أنها، أيضاً، "مسألة مزيفة"؛ فالمسألة الأولى تستر، في نظره، بمشكلة الطائفية، في حين أن العلمانية، كما تُطرح في السياق العربي، "تعبّر عن حاجات مضامين غير متطابقة مع تلك الحاجات"، ليقترح الديمقراطية والعقلانية إطارين لمعالجة هاتين الإشكاليتين⁽⁵⁹⁾.

لأنهم ببساطة لا يملكون خياراً آخر⁽⁵⁵⁾. ولا يعني هذا الطرح أن مهمة الدولة هي إخضاع مكونات المجتمع أو توحيد المناطق قسرياً، حتى لو كان ذلك بالعنف، وهو ما ينتقده عبد الإله بلقزيز تحت مسمى "الرؤية البسماركية لعملية التوحيد"⁽⁵⁶⁾. وبناءً على ذلك، تبقى المسألة الجوهرية مرتبطة بتحديد حدود الدولة داخل المجتمع: أين تبدأ الدولة؟ وأين تنتهي؟ وهو سؤال يثير على الأقل قضيتين مترابطتين. تتمثل الأولى في أن الدولة، في جميع الأحوال، تبقى ملزمةً بإثبات شرعيتها عبر تقديم نفسها بوصفها دولةً للجميع، راعيةً لمصالح الجميع، ومسؤولةً تجاه مختلف مكونات المجتمع من دون استثناء. أما القضية الثانية فتتمثل في أن الدولة ليست كياناً مفارقاً للمجتمع، بل هي منجز بشري يصنعه الأفراد أنفسهم، بما يعني أن أعضاء المجتمع هم من يحدّدون شكلها، وحدود صلاحياتها، وطبيعة علاقتها بالمجتمع، وهو ما يسهم في تشكيل الوعي الجمعي بالدولة وطبيعة إدراكها داخل المجتمع.

وتعيدنا هذه الحيثية إلى فكرة التقاطع المستمر بين العقد الاجتماعي وبناء الدولة؛ إذ إن التفاعل والتبادل السياسي بين السلطة والقوى الاجتماعية والسياسية يمثلان عملية ديناميكية متواصلة تؤثر، على نحو مباشر، في تشكّل الدولة وفي طبيعة المجال السياسي⁽⁵⁷⁾. وهذا يعني أن بناء الدولة ليس حدثاً منجزاً، بل هو مسار مستمر يرتبط بتفاصيل تطور العلاقة بين "الحاكم والمحكوم"، باستخدام التعبير الكلاسيكي. ومن ثم، يمكن القول إن العقد الاجتماعي ليس صيغة نهائية يتوصل إليها في لحظة زمنية محددة، بحيث تستقر عندها الدولة في حالة من الثبات، بل هو إطار علاقة مستمرة بين السلطة والمحكومين، يظل قابلاً للتغير وفقاً للتحويلات السياسية والاجتماعية. وبما أن العقد الاجتماعي يُفهم بوصفه شكلاً من أشكال القبول بشرعية طاعة سلطة الدولة، فإن الدولة نفسها تتجسد بوصفها عملية مستمرة ودينامية، تتحدد ملامحها وتعيد إنتاج نفسها بحسب تطور العلاقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع.

ومن القضايا المهمة في هذا السياق مسألة توجه السلطة الانتقالية الإسلامي من منظور تعاقدية؛ إذ لا يمكن تناولها بمعزل عن إشكاليات الطائفية والعلاقة بين الدين والدولة. وفي ظل حالة الاستقطاب الطائفي والتجاذبات الأيديولوجية، بما تتضمنه من مواقف متباينة تجاه العلمانية والإسلامية، كما أشير إليه سابقاً، يبدو أن اللجوء إلى الانتماء الطائفي أو

55 David Hume, "Of the Original Contract," in: David Hume, *Essays, Moral, Political and Literary*, edited and with a Foreword, Notes, and Glossary by Eugene F. Miller (Indianapolis: Liberty Fund, 1987), pp. 465-471.

56 عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 119-121.

57 Beth A. Rubin, "Shifting Social Contracts and the Sociological Imagination," *Social Forces*, vol. 91, no. 2 (2012).

58 الزواوي بغورة، الإسلام والحكم: دراسات في المسألة السياسية في الفكر الإسلامي المعاصر (الجزائر: دار ابن النديم، 2019)، ص 204.

59 محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، سلسلة الثقافة العربية 29، قضايا الفكر العربي 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 100-114.

ثالثاً: اعتبارات بناء الدولة

والسياسية، وهو أمرٌ جعل وظيفتها الأساسية تتمحور حول الضبط والقمع، ولا تتمحور حول إنتاج التمثيل أو الرعاية السياسية⁽⁶¹⁾.

وانطلاقاً من هذا التصور، يبدو من الصعب تبني الفرضية التي يطرحها خضر خضور، التي مفادها أن "الدولة السورية" كانت قادرة على البقاء والاستمرار في سنوات الثورة لأنها أثبتت أنها "المزود الذي لا غنى عنه للخدمات العامة الأساسية، حتى بالنسبة إلى السوريين الذين يعيشون في العديد من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام"⁽⁶²⁾. فاختزال استمرارية الدولة في قدرتها الوظيفية على تقديم الخدمات يتجاهل الطبيعة السياسية للعلاقة بين السلطة والمجتمع، كما يغفل حقيقة أن النظام، الذي اعتمد على نطاق واسع على القصف والتعذيب والعقاب الجماعي، لم يكن يتعامل مع الخدمات العامة باعتبارها جزءاً من عقد اجتماعي أو التزام سياسي تجاه المجتمع، بل بوصفها أداة براغماتية للحفاظ على الحد الأدنى من شروط البقاء والاستمرار. وهكذا، لا يمكن اعتبار استمرار تقديم بعض الخدمات الأساسية مؤشراً كافياً على وجود شرعية سياسية أو علاقة تمثيلية بين الدولة والمجتمع، بقدر ما يعكس محاولة للحفاظ على البنية الإدارية الضرورية لاستمرار السلطة ذاتها.

ولا يكفي أن تُستخدم الدولة بوصفها أداة في يد السلطة، كما كان الحال في عهد نظام الأسد، بل لا بد من إعادة توجيهها نحو أداء دورها الاجتماعي. ويتقاطع هذا الطرح مع تحليل مروان قبلان الذي يرى أن "دولة البعث" استندت في شرعيتها إلى ثلاثة مصادر أساسية تُحيل إلى وظائف الدولة كما صاغها فير، وهي: توفير الخدمات الأساسية للمجتمع (الوظيفة الاقتصادية)، وحماية الدولة والمجتمع داخلياً وخارجياً (الوظيفة الأمنية)، وترسيخ الأيديولوجيا البعثية بوصفها مرجعية سياسية (الوظيفة الأيديولوجية). واللافت للانتباه أن السلطة هي التي تولّت عملياً أداء هذه الوظائف باسم الدولة⁽⁶³⁾؛ إذ يرى فير أن الدولة لا يمكن أن تقوم إلا بوجود السلطة⁽⁶⁴⁾، وهو أمرٌ يؤكّد ما

يتضح، مما سبق، أن عملية بناء الدولة في سورية يمكن أن تتخذ مسارها بما يتلاءم مع الظرفية الراهنة، وذلك عبر التركيز على أولوية بناء الدولة بوصفها الإطار الناظم للمجال العمومي، بحيث ترتبط مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها على نحو مباشر أو غير مباشر⁽⁶⁰⁾. ويتطلب منح مسألة الدولة هذه الأولوية عملاً اجتماعياً في الدولة وعلى الدولة؛ أي يمنح المجتمع، إلى جانب السلطة، دوراً في تكوينها، ومن ثم إخضاعها للمعايير والقيم المعمول بها في هذا المجتمع. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى الدولة بوصفها كياناً مقدساً، وأيّ قداسة لها تجعلها خارج الممكن البشري، وقابلة للتحويل إلى أداة للقمع أو التعسف. ومع ذلك، فإنها تبقى ضرورة أساسية لتنظيم الاجتماع الإنساني وضبطه. وفي المقابل، لا يُنظر إلى المجتمع بوصفه كتلة متجانسة أو جماعة منسجمة داخلياً، بل باعتباره مجموعة من التكوينات الاجتماعية المتميزة التي تحتاج إلى صيغة تعاقدية مشتركة في نطاق الدولة، مما يمنع تحوّل هذا التباين إلى صراعات داخلية؛ ليس بالضرورة على أساس الانتماءات العرقية أو الدينية أو الطائفية، بل نتيجة لاختلاف التصورات في السياسة والنفوذ وأشكال التأثير أيضاً.

تقتضي هذه الأطروحة تحديداً أدق لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يستلزم، في الوقت ذاته، تناول مسألة الشرعية Legitimacy السياسية للدولة بوصفها عنصراً تأسيسياً في فهم بنية السلطة ومصادر اكتسابها للاعتراف الاجتماعي وآليات إنتاج هذه الشرعية وإعادة بنائها Legitimation. وفي هذا السياق، ثمة معطيات تاريخية وواقعية ذات الدلالة الواضحة، لعل أبرزها النهج العنيف الذي اعتمدته نظام الأسد في حملته العسكرية ضد مناطق الثورة، والذي شكّل مؤشراً صريحاً دالاً على غياب الحد الأدنى من الاعتبارات القيمية والأخلاقية في علاقة الدولة بالمجتمع. غير أن دلالة هذه الممارسة لا تقتصر على توظيف العنف بوصفه استراتيجية عسكرية أو أداة للسيطرة السياسية، بل تتجاوز ذلك لتكشف عن طبيعة الانفصال البنيوي بين السلطة والمجتمع، بحيث بدت السلطة السياسية كأنها كيان منفصل عن المجال الاجتماعي وغير مؤسّس على تمثيل مصالحه أو الاستجابة لقضاياه. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى هذه الدولة في السياق المعني بوصفها "دولة فوق المجتمع" أو "دولة خارج المجتمع"؛ أي دولة تستمد استمراريتها من أدوات السيطرة والإكراه أكثر مما تستمدّها من أشكال الشرعية الاجتماعية

61 David W. Lesch, "Assessing Repression in Syria," in: Robert Rotberg (ed.), *Worst of the Worst: Dealing with Repressive and Rogue Nations* (Washington: Brookings Institution Press, 2007).

62 Kheder Khaddour, "The Assad Regime's Hold on the Syrian State," *Carnegie Endowment for International Peace*, 8/6/2015, accessed on 28/12/2025, at: <https://acr.ps/hBy2t1C>

63 مروان قبلان، "لماذا انهارت دولة البعث في سورية؟"، في: *الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة*، ص 362.

64 يركز ماكس فير في أعماله على السلطة Herrschaft أكثر من الدولة التي تظهر في نظريته في أغلب الأحيان في ظل السلطة وليس العكس، وما ساعد في إعادة بناء نظريته المتعلقة بالدولة هو أبحاث في علم الاجتماع الألماني صدرت لاحقاً وركزت على حدود التماهي والتقاطع والافتراق بين السلطة والدولة في أعماله المختلفة. ينظر خصوصاً:

Andreas Anter, *Max Webers Theorie des modernen Staates: Herkunft, Struktur und Bedeutung*, 3. aktualisierte und überarbeitete Auflage (Berlin: Duncker & Humblot, 2014).

60 Joel S. Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

والمجتمع، بل على اعتبارات وظيفية وأمنية مرتبطة بإدارة السيطرة والمحافظة على الاستقرار القسري. ومن ثم، لا تستطيع الشرعية الوظيفية، على أهميتها، بمفردها إنتاج استقرار سياسي طويل الأمد ما لم تقترن بشرعية معيارية تستند إلى المشاركة والتمثيل والاعتراف المتبادل بين الدولة والمجتمع⁽⁶⁹⁾. ومن ثم، يمكن قراءة اندلاع الثورة السورية بوصفها لحظة دخلت فيها الشرعية الإكراهية في أزمة بنيوية عميقة، ومحاولة لفتح المجال أمام إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والسلطة والمجتمع لتأسيس الشرعية السياسية. فالمطلب الجوهرى الذي عبّرت عنه الثورة لم يقتصر على تغيير النخبة الحاكمة، بل تمثل أيضاً في السعي لإعادة إدخال الفرد/ المواطن إلى مركز العملية السياسية، وذلك في مواجهة حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي التي كرّستها الدولة التسلطية عقوداً طويلة⁽⁷⁰⁾.

وفي ضوء ما تقدّم بشأن العقد الاجتماعي في الحالة السورية، يمكن أن نجادل بأن إعادة دمج الدولة السورية في المجتمع لا تمثل مطلباً سياسياً فحسب، بل ضرورة أساسية لإعادة الدولة إلى سياقها السياسي ونسقتها الاجتماعي⁽⁷¹⁾. فالدولة، بخلاف السلطة التي قد تقتصر على جماعة سياسية بعينها، تقوم على الجمع بين السلطة والمجتمع. وعندما تقتصر على تمثيل السلطة، تتحول إلى "دولة سلطة" منفصلة عن المجتمع، وهكذا ستكون سلطة الدولة إشكالية، لأنها منسلخة عن المجتمع، وفي الوقت نفسه تمارس أدوات الهيمنة والقمع بدلاً من تمثيله واحتوائه. ويتحقق هذا الاندماج من خلال تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع استناداً إلى مرجعية قيمة مستمدة من الأعراف والتقاليد والثقافة المجتمعية. وعلى هذا النحو، تزداد علاقة الدولة بالمجتمع قوة وعمقاً، بما يسهم في ترسيخ الوعي الجمعي بالدولة. وفي هذه الحالة، لا تقتصر وظيفة الدولة على تنظيم السلطة وتوزيعها، بل تمتد إلى إدارة التفاعلات الاجتماعية ضمن إطار معياري ومؤسسي يتيح بناء توافق سياسي في مسألة الدولة ذاتها بوصفها إطاراً جامعاً، وفي مفهوم الصالح العام الذي لا يُستمد من مرجعية متعالية على المجتمع، بل يتشكل تاريخياً وسياسياً من خلال تفاعلاته وقيمه وتصوراته المشتركة⁽⁷²⁾.

وإذا كانت الثورة قد أبرزت الحاجة إلى الانتقال من الواقعية السياسية القائمة على القوة وفرض النفوذ بالإكراه، إلى سياسة واقعية

أشرنا إليه بالنسبة إلى القوة الواسعة للسلطة مقابل الهشاشة الكبيرة للدولة في سورية الأسد. ويتوافق هذا الاستنتاج مع مقولة بشاره إن ثورات الربيع العربي كانت موجّهة ضد أنظمة الحكم (السلطة) وليس ضد الدولة نفسها⁽⁶⁵⁾. غير أن الوظائف المشار إليها تُعدّ من قبيل المخرجات Outputs التي يفترض أن تمتلك أي سلطة القدرة على إنتاجها لضمان استمرارها بوصفها سلطة دولة، وهي بذلك لا تكفي في ذاتها لتمييز طبيعة شرعية سلطة نظام الأسد من أي سلطة أخرى أو تمييزها على نحو حاسم تحديداً. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل يتعلق بطبيعة المدخلات Inputs؛ أي بكيفية تفاعل المجتمع مع هذه المخرجات واستجابته لها، وهو ما يسمح بفهم أعمق لمفهوم الشرعية السياسية بوصفها علاقة تفاعلية بين السلطة والمجتمع، لا حيلة أداء وظيفي للدولة فحسب⁽⁶⁶⁾.

إنّ ما يميز شرعية نظام الأسد، في هذا الإطار، هو ارتكازها أساساً على أدوات القوة والعنف والإكراه؛ أي ارتكازها على نمط من الشرعية مبنئ على الإخضاع والسيطرة أكثر مما يستند إلى وجود منظومة قيمية مشتركة أو علاقة تمثيلية مع المجتمع. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم قدرة النظام، خلال مراحل معيّنة، على الاستثمار السياسي في الأرياف وبعض المناطق المهمّشة عبر تقديم خدمات أساسية أو تحسينات معيشية محدودة⁽⁶⁷⁾. غير أن هذه السياسات بقيت ذات طابع وظيفي وآني؛ إذ إن توفير الخدمات العامة يُفترض أن يكون جزءاً من الوظائف الاعتيادية بالنسبة إلى الدولة، وليس مصدراً كافياً لإنتاج شرعية سياسية مستقرة، أو تأسيس علاقة تعاقدية مع المجتمع. وقد تجلّت محدودية هذا النمط من الشرعية بوضوح في انطلاق الاحتجاجات الثورية من بعض تلك المناطق نفسها التي سعى النظام لاحتوائها عبر سياسات خدمية وتنموية محدودة⁽⁶⁸⁾.

وبهذا المعنى، يمكن توصيف هذا الشكل من الشرعية بوصفه شرعية وظيفية إكراهية؛ أي شرعية تستند إلى الجمع بين الحد الأدنى من الأداء الوظيفي للدولة وأدوات الضبط الأمني. وعلى الرغم من أن هذا النمط قد يضمن استمرارية السلطة فترات طويلة، فإنه يظل شرعيةً هشة وقابلة للتآكل عند لحظات الأزمات، أو مع تراجع القدرة على تقديم الخدمات، لأنه لا يقوم على رابطة سياسية وقيمية بين الدولة

65 بشاره، الدولة العربية، ص 18.

66 David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965); Fritz Scharpf, *Governing in Europe: Effective and Democratic?* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

67 محمد جمال باروت، *العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح* (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

68 وهي الفكرة التي يؤكدُها مروان قبلان بربطه تراجع قدرات النظام في تقديم الخدمات والضغط الإقليمي مع تقوية القبضة الأمنية لتعويض هذا النقص. ينظر: قبلان، ص 375.

69 David Beetham, *Legitimation of Power* (New York: Palgrave Macmillan, 1991).

70 العلي، "الانتقال السياسي"، ص 65.

71 غسان سلامة، *نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 86-88.

72 Bruce Douglas, "The Common Good and the Public Interest," *Political Theory*, vol. 8, no. 1 (1980).

مجرد آليات انتخابية أو ترتيبات مؤسسية منفصلة عن طبيعة الدولة ووظائفها وعلاقتها بالمجتمع. ومن ثم، ترتبط فعالية الديمقراطية في سورية بقدرة عملية بناء الدولة على إعادة تأسيس المجال السياسي العام، وإعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع والمؤسسات العامة على أسس جديدة من المشاركة والتمثيل، على نحو يحول الديمقراطية من مطلب معياري فحسب إلى ممارسة سياسية واجتماعية قابلة للاستمرار.

ومن خلال العودة إلى المجادلة المتعلقة بالحاجة إلى إقامة علاقة تعاقدية وتفاعلية بين السلطة والمجتمع ضمن إطار الدولة، وبعيداً عن التصورات الطوباوية، يمكن الانطلاق من فرضية واقعية مفادها أن عملية بناء الدولة لا تُدار من خلال المجتمع بوصفه فاعلاً مؤسسياً مباشراً، بل تتولى قيادتها عادةً الجماعة السياسية التي تتولى إدارة السلطة ومفاصل صنع القرار، بحيث تصبح رؤيتها لطبيعة السياسة والدولة محدداً أساسياً لاتجاه هذه العملية ونتائجها. غير أن السياق السوري الناجم عن الثورة يفرض عدم ترك هذه العملية رهينة احتكار الجماعة السياسية وحدها، لأن اختزال بناء الدولة في إرادة النخبة الحاكمة قد يعيد إنتاج دولة منفصلة عن المجتمع. فبخلاف العديد من العمليات السياسية الأخرى، لا يقتصر بناء الدولة، بوصفه مشروعاً سياسياً، على إعادة تنظيم مؤسسات الحكم، بل يمتد إلى إعادة تشكيل أنماط العلاقات داخل المجتمع، وكذلك طبيعة العلاقة البنوية بين المجتمع والسلطة السياسية.

وبناءً على ذلك، تقود الجماعة السياسية عملية بناء الدولة، لكنها لا تحتكر عملية تعريفها وتحديد وظائفها؛ إذ إن الدولة المستقرة لا تُبنى بإرادة السلطة الحاكمة وحدها، بل من خلال العلاقة التي تنشأ بينها وبين المجتمع. ويعني ذلك أن نجاح هذه العملية لا يمكن أن يستند إلى الإرادة السياسية وحدها، بل يتطلب رؤية سياسية واقعية تستند إلى تصور واضح لطبيعة الدولة ووظائفها، مع الأخذ في الحسبان الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع، والعوامل الداخلية والأمنية والخارجية المؤثرة في مسار البناء وشروطه. ويهدف هذا الطرح إلى تأكيد عنصرين مترابطين: أولهما، ضرورة وجود رؤية فكرية ومعرفية تؤسس نظرياً لمفهوم الدولة وطبيعتها ووظائفها. وثانيهما، قدرة الجماعة السياسية على تجاوز منطق احتكار عملية البناء، والانتقال إلى تأسيس إطار سياسي تشاركي وتفاعلي يتيح انخراط مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في إعادة بناء الدولة على نحو منتج ومستدام.

ويساعد هذا التأويل في توضيح الصورة العامة ومحاولة تركيب عناصر المعادلة السياسية على نحو أدق. وإذا كنا قد تناولنا في

ذات طابع قيمى ومعيارى تستند إلى العقلانية والتواصل السياسى والتفكير الأخلاقى المسؤول، فإن تحقيق هذا الانتقال يفترض وجود دولة قادرة على تجسيده ورعايته ودعمه. ومن هذا المنظور، تكتسب مسألة بناء الدولة دلالتها الخاصة بوصفها عملية تهدف إلى تجاوز حالة الطبيعة التى تتسم بغياب التنظيم السياسى والمعايير الجمعية النازمة للمؤسسة السياسية، والانتقال إلى حالة الدولة والسياسة القائمة على نظام سياسى واجتماعى تعاقدى. وانطلاقاً من ذلك، يمكن النظر إلى عملية بناء الدولة باعتبارها جملة من التدابير والقرارات الرامية إلى إعادة تأسيس الدولة بوصفها مخرجاً مزدوجاً: من اختزال الدولة في أجهزة خاضعة لمنطق السلطة ومكرسة لإعادة إنتاج هيمنتها من جهة، ومن انكفاء الدولة عن أداء وظائفها العامة وتحول أجهزتها إلى أدوات للضبط والقمع من جهة أخرى. وهكذا، يعنى الانتقال إلى التعاقدية السياسية بلورة صيغة جديدة من التفاعل الإيجابى والهادف بين المجتمع والدولة والسلطة، وهو أمر يفضى إلى إنتاج مفاهيم ومعايير ومعطيات جديدة داخل المجال السياسى العام. وبناءً على ذلك، لا يقتصر السؤال المحورى على شكل الدولة المنشودة، بل يمتد أيضاً إلى طبيعة الصيغة التفاعلية التى ينبغى أن تنشأ بين المجتمع والمؤسسة السياسية، والتى يفترض أن تؤسس لهذه الدولة وتحافظ على استمراريتها.

وتتفق أغلب النقاشات السورية والعربية، التى سادت خلال العقود الأخيرة، فى النظر إلى الديمقراطية بوصفها النقيض المباشر للتسلطية؛ ومن ثم البديل الطبيعى منها. ولا نعتز، من حيث المبدأ، على الافتراض القائل إن الديمقراطية تمثل مخرجاً ممكناً من البنية التسلطية، بل إن الدعوة إلى إعادة دمج المجتمع فى الدولة الجديدة تنطوي ضمناً على مطلب ديمقراطى، باعتبار أن أي عملية إدماج حقيقية تفترض توفير فضاءات للحرية والمشاركة السياسية، وضمان الحقوق، وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة. لكن ثمة تساؤلات مشروعة متعلقة بإمكانية تفعيل الديمقراطية من دون معالجة قضايا يفترض أنها تسبقها من الناحية التأسيسية، وفى مقدمتها قضايا الدولة والحكم والتصورات المرتبطة بالعقد الاجتماعى. فهذه القضايا تشكل، فى نظرنا، الأساس المفهومى الذى يقوم عليه فهم السياسة داخل المجتمع، وتؤسس أيضاً لطبيعة المجال السياسى عمومًا.

وفى السياق السورى، تحتاج مفاهيم الدولة والسياسة والديمقراطية إلى تأصيل ينطلق من طبيعة التحولات التى شهدتها علاقة الدولة بالمجتمع خلال العقود السابقة، ولا سيما اختزال الدولة فى بنية السلطة الحاكمة وإضعاف المجال السياسى المستقل؛ إذ على الرغم من أن الديمقراطية إطار سياسى عام قابل للاستحضار فى تجارب انتقالية متعددة، فإنها فى الحالة السورية لا يمكن أن تُفهم بوصفها

بالمعنى المؤسسي والمعياري الحديث، على نحو يجعل مسار تشكيلها مفتوحاً على الإشكاليات والاختلالات البنوية.

وبما أن عملية بناء الدولة لا تنفصل عن شروطها الواقعية، فقد كان من الضروري التوقف عند مكامن الخلل في التجربة السورية، حيث اعتبرنا أن التفاعل الذي نشأ منذ اندلاع الثورة بين قوى المجتمع ومكوناته من جهة، والمؤسسة السياسية من جهة أخرى، يمثل في جوهره تفاعلاً في سياق إعادة بناء العقد الاجتماعي السوري أو إعادة صياغته. وبناءً على ذلك، حُدِّدَت ثلاثة مستويات مؤسَّسة لمسألة بناء الدولة الجديدة: أولها الأسس النظرية والمعرفية لإعادة تعريف الدولة، وثانيها المعطيات الواقعية والشروط الزمانية والمكانية التي تؤطر هذا البناء، وثالثها المعايير الضمنية (خاصة الأخلاقية) التي يتأسس عليها العقد الاجتماعي.

وقد جادلت الدراسة بأن الأزمة السورية، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال عن فرنسا، كانت في جوهرها أزمة حكم تتعلق ببنية مؤسسة السلطة ومعاييرها الدستورية وآليات اشتغالها. وفي وقت لاحق، ومع ترسُّخ التسلطية في المجال السياسي، تحولت إلى أزمة سياسية بنوية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما أدى إلى تأكل الدولة لصالح السلطة، وترسيخ منطق التسلط على حساب منطق الدولة. وأدى هذا المسار إلى اختلال عميق في بنية النظام السياسي والنسيج الاجتماعي، الأمر الذي جعل مسألة التوافق الاجتماعي أكثر تعقيداً، خصوصاً في ظل إشكاليتين محورتين، هما: الطائفية، والعلاقة بين الديني والسياسي (العلمانية).

وفي حين أننا أوضحنا أن الطائفية ليست ظاهرة طارئة على لحظة الثورة، بل هي بنية إشكالية أسهم النظام السياسي في إعادة إنتاجها وترسيخها، بيَّنت الدراسة في الوقت نفسه أن طرح نموذج المحاصصة الطائفية لا يشكل حلاً واقعياً أو قابلاً للاستدامة. وأجرينا تمييزاً في مقارنة مسألة العلمانية؛ أشرنا إلى أن طرحها بصيغتها العامة، القائمة على الفصل الصارم بين الديني والسياسي، يواجه صعوبات في الحالة السورية، لا سيما في ظل وجود قوة في السلطة ذات خلفية إسلامية، فضلاً عن ارتباط مفهوم العلمانية في الذاكرة السياسية المحلية بسرديات السلطة السابقة أو بتجارب أيديولوجية وُظِّفت فيها بصورة معادية للدين، بدلاً من أن تُفهم بوصفها آلية تنظيم للعلاقة بين المجالين الديني والسياسي.

وبيَّنت الدراسة أن الانقسامات الطائفية والعرقية والأيدولوجية قد تعمَّقت في غياب معيار جامع يمكن أن يؤسس لهوية وطنية مشتركة، خاصة أن الهوية الجمعية ليست بنية ثابتة، بل هي معطى متغير يخضع للتحويلات الاجتماعية والسياسية، ويمكن إعادة تشكيله

المبحث السابق جانب المسؤولية المرتبط بالسلطة في إدارة عملية بناء الدولة، فإنه ينبغي لنا التوقف عند الجانب الآخر المتعلق بالرؤية والتصورات الفكرية والمعرفية حيال القضايا السياسية الأساسية، وفي مقدمتها مسألة الدولة ذاتها. ينتقد عبد الله العروي الأطروحة التي تقول إن "الدولة سابقة على فكرة الدولة"⁽⁷³⁾؛ أي إنها تُفهم بوصفها معطى قائماً بذاته خارج دائرة التفكير النظري، داعياً إلى ضرورة مساءلتها بعمق من حيث أسسها ومضامينها. ويختزل أهمية النظرية في مقولته: "تثبت النظرية أن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة، وأن الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية"⁽⁷⁴⁾. ولا يساورنا شك في أن عملية بناء الدولة ينبغي أن تستند إلى أسس فلسفية ونظرية معمقة وشاملة. فثمة مجموعة من الأسئلة الإشكالية التي تستدعي نقاشاً وتأسيساً فكرياً من داخل الواقع السياسي نفسه، من قبيل: من يبنى الدولة؟ وما محددات علاقتها بالمجتمع؟ وقبل ذلك، كيف يُعرَّف المجتمع أصلاً؟ وكيف تُحدَّد حدود مشاركته في عملية بناء الدولة وفي العمليات السياسية المرتبطة بها؟ ومن يملك سلطة تحديد هذه الحدود والمعايير؟

وتكمن الأهمية في هذا السياق في أن طرح هذه الأسئلة، والإصرار على ضرورة مناقشتها، يُعدّان مؤشراً، ولو ضمنيّاً، دالاً على الوعي بإمكانية تحويل الدولة، بل ضرورة تحويلها، من مجال قهري مفروض على المجتمع إلى مجال حاضن له. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة، لأنها تمثل دليلاً إضافياً على ضرورة إعادة تشكيل المجال السياسي، بحيث يكون قادراً على استيعاب مثل هذه الإشكاليات، بوصفها إشكاليات تتطلب معالجة فكرية ونظرية وفلسفية مرتبطة بسياق الواقع. ومن ثم، يستدعي الأمر تطوير مقاربات فكرية ومنهجية جديدة تؤسِّس لنظرية سياسية خاصة بمرحلة الانتقال السياسي، وبالمفاهيم والعمليات السياسية في الحالة السورية.

خاتمة

انطلاقاً من الافتراض القائل إن الثورة السورية شكَّلت تعبيراً عن مطالبة اجتماعية وسياسية ببناء دولة جديدة على أنقاض الدولة التسلطية التي تشكَّلت وترسَّخت خلال عقود حكم الأسد، سعت هذه الدراسة لتقديم إطار نظري ومعرفي تأسيسي لمفهوم هذه الدولة المنشودة. وانطلقت من فرضية مفادها أن المجال السوري يفتقر، إلى حد بعيد، وفي آن معاً، إلى تراكم نظري متماسك بشأن الدولة بوصفها مفهوماً وممارسة، وتجربة تاريخية يمكن الاستناد إليها في بناء الدولة

73 عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط 9 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص 7.

74 المرجع نفسه، ص 226.

المراجع

العربية

إبراهيم، سعد الدين [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 [1984].

الأتاسي، عدنان. **أزمة الحكم في سورية**. حمص: مطبعة وزنكوغراف الميثم الإسلامي، 1954.

أرندت، حنة. **أسس التوتاليتارية**. ترجمة أنطوان أبو زيد. بيروت: دار الساقى، 2016.

_____. **النظام الشمولي: آليات التحكم في السلطة والمجتمع**. ترجمة نادرة السنوسي. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2019.

الأنصاري، محمد جابر. "الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو؟". **المستقبل العربي**. مج 16، العدد 175 (1993).

الأيوبي، نزيه. **العرب ومشكلة الدولة**. بيروت: دار الساقى، 1992.

_____. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 [1994].

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

_____. **في الثورة والقابلية للثورة**. ط 3. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

_____. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

_____. **مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

_____. **الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

وفقاً للسياقات المحيطة. ومن ثم، طُرحت فكرة بناء الدولة بوصفها إطاراً مرجعياً قادراً على إعادة إنتاج هذا المشترك وتوحيد الهويات الجماعية الفرعية ضمن فضاء سياسي جامع. ويظهر التلازم بين بناء الدولة وبناء العقد الاجتماعي من خلال ضرورة تحقيق توازن بين مطلبين متلازمين: فمن جهة، لا تستطيع أي سلطة سياسية الاستمرار في الاعتماد الحصري على أدوات القهر والإكراه من دون حد أدنى من القبول الاجتماعي والشرعية السياسية؛ ومن جهة أخرى، لا يمكن الاستغناء عن وجود سلطة قادرة على فرض الأمن والاستقرار والحفاظ على النظام العام ومنع الانسحاق إلى الفوضى. وجادلت الدراسة بأن هذا التوازن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدولة بوصفها كياناً مؤسسياً عاماً يتجاوز الأشخاص والجماعات والأيديولوجيات، ويؤدي وظيفة الإطار الجامع والمنظم للعلاقة بين السلطة والمجتمع. وفي الحصلة، تقتضي إعادة توجيه وظيفة الدولة نحو تكريس شرعية تعاقدية تتجاوز منطق الإكراه أو الاكتفاء بشرعية الأداء الوظيفي المحدود، وتعميق ارتباطها بقضايا المجتمع ضمن مرجعية قيمية تتفاعل مع أعرافه وبنائه الثقافية، بما يحولها إلى إطار جامع لتنظيم التعدد، بدلاً من أن تكون أداة لإدارته قسراً.

علي، آزاد أحمد [وآخرون]. **خلفيات الثورة: دراسات سورية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

علي، عماد. "الانتقال السياسي في سورية: بناء الدولة وإصلاح المؤسسة السياسية: تحديات وآفاق". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 72 (2025).

_____. "الثورة بين الأهداف الواقعية والمضامين المعيارية: نحو قراءة جديدة في الثورات العربية". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 74 (2025).

غليون، برهان. **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990.

_____. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. ط 3. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 [1979].

_____. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط 4. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

فان دام، نيقولاس. **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة: 1961-1995**. القاهرة: مطبعة مدبولي، 1995.

النجيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

هايدمان، ستيفن. **التسلطية في سوريا: الصراع بين المجتمع والدولة**. ترجمة عباس عباس. مراجعة رضوان زيادة. بيروت: الريس للكتب والنشر، 2011.

الأجنبية

Anter, Andreas. *Max Webers Theorie des modernen Staates: Herkunft, Struktur und Bedeutung*. 3. aktualisierte und überarbeitete Auflage. Berlin: Duncker & Humblot, 2014.

Barker, Eileen et al. (eds.). *Secularization, Rationalism, and Sectarianism: Essays in Honour of Bryan R. Wilson*. New York: Oxford University Press, 1993.

Beetham, David. *The Legitimation of Power*. New York: Palgrave, 1991.

Beran, Harry. *The Consent Theory of Political Obligation*. New York: Routledge, 2020 [1987].

باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة. محمد حمشي ومراد ديابي (محرران). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

بغورة، الزاوي. **الإسلام والحكم: دراسات في المسألة السياسية في الفكر الإسلامي المعاصر**. الجزائر: دار ابن النديم، 2019.

بلقزيز، عبد الإله. **المجتمع والدولة: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

الجابري، محمد عابد. **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**. ط 6. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1993.

_____. **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**. سلسلة الثقافة العربية 29. قضايا الفكر العربي 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

حنفي، حسن. **حصار الزمن: الحاضر (إشكالات)**. القاهرة: مؤسسة هندواي، 2023 [2004].

خوري، فيليب. **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997.

دوفرجيه، موريس. **علم اجتماع السياسة: مبادئ علم السياسة**. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.

روسو، جان جاك. **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**. ترجمة وتقديم عبد العزيز لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

سلامة، غسان. **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

_____. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 [1987].

العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. ط 9. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011.

عطية، عاطف. **الدولة المؤجلة: معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.

- Hume, David. *Essays, Moral, Political and Literary*. Edited and with a Foreword, Notes, and Glossary by Eugene F. Miller. Indianapolis: Liberty Fund 1987.
- Jentges, Erik (ed.). *Das Staatsverständnis von Norbert Elias*. Baden-Baden: Nomos, 2017.
- Kant, Immanuel. *Idee zu einer allgemeinen Geschichte in weltbürgerlicher Absicht*. Vollständige Neuausgabe. Göttingen: LIWI Literatur-und Wissenschaftsverlag, 2019 [1784].
- Rotberg, Robert (ed.). *Worst of the Worst: Dealing with Repressive and Rogue Nations*. Washington: Brookings Institution Press, 2007.
- Westerman, Pauline et al. (eds.). *Legal Validity and Soft Law*. Cham: Springer, 2018.
- Melucci, Alberto. "Getting Involved: Identity and Mobilization in Social Movements." *International Social Movement Research*. vol. 1 (1988).
- . *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society*. John Keane & Paul Mier (eds.). Philadelphia, PA: Temple University Press 1989.
- Migdal, Joel S. *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
- Owen, Roger. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. London: Routledge, 1992.
- Polletta, Francesca & James M Jasper. "Collective Identity in Social Movements". *Annual Review of Sociology*. vol. 27, no. 1 (2001).
- Rawls, John. "Justice as Fairness: Political Not Metaphysical." *Philosophy and Public Affairs*. vol. 14, no. 3 (1985).
- Reeskens, Tim & Matthew Wright. "Nationalism and the Cohesive Society: A Multilevel Analysis of the Interplay Among Diversity, National Identity, Douglas, Bruce. "The Common Good and the Public Interest." *Political Theory*. vol. 8, no. 1 (1980).
- Easton, David. *A Systems Analysis of Political Life*. New York: John Wiley and Sons, 1965.
- Fuchs, Erich et al. (eds.). *Johann Gottlieb Fichte: Gesamtausgabe der Bayerischen Akademie der Wissenschaften. Teil 1: Werke. Band 10: Werke 1808–1812*. Stuttgart-Bad Cannstatt: Frommann-Holzboog, 2005.
- Fukuyama, Francis. "The Imperative of State-Building." *Journal of Democracy*. vol. 15, no. 2 (2004).
- George, Alan. *Syria: Neither Bread nor Freedom*. London/ New York: Zed Books, 2003.
- Greven, Michael Th. *Die politische Gesellschaft: Kontingenz und Deziision als Probleme des Regierens und der Demokratie*. 2. Auflage. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2008 [1999].
- Grotenhuis, René. *Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States*. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2016.
- Habermas, Jürgen. *Theorie des kommunikativen Handelns*. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1981.
- Harris, Edward A. "From Social Contract to Hypothetical Agreement: Consent and the Obligation to Obey the Law." *Columbia Law Review*. vol. 92, no. 3 (1992).
- Hedman, Carl G. "Making the Social Contract Relevant." *Social Theory and Practice*. vol. 13, no. 3 (1987).
- Hinnebusch, Raymond. "Syria: from 'Authoritarian Upgrading' to Revolution?" *International Affairs*. vol. 88, no. 1 (2012).
- Honneth, Axel. *Leiden an Unbestimmtheit: Eine Reaktualisierung der Hegelschen Rechtsphilosophie*. Stuttgart: Reclam, 2001.

- and Social Capital Across 27 European Societies." *Comparative Political Studies*. vol. 46, no. 2 (2013).
- Rubin, Beth A. "Shifting Social Contracts and the Sociological Imagination." *Social Forces*. vol. 91, no. 2 (2012).
- Russel, Bertrand. *A History of Western Philosophy*. London: Routledge, 1996 [1945].
- Salloukh, Bassel et al. *The Politics of Sectarianism on Postwar Lebanon*. London: Pluto Press, 2015.
- Scharpf, Fritz. *Governing in Europe: Effective and Democratic?* Oxford: Oxford University Press, 1999.
- Stemmer, Peter. *Handeln zugunsten anderer: Eine moralphilosophische Untersuchung*. Berlin: De Gruyter, 2000.
- _____. "Moralischer Kontraktualismus." *Zeitschrift für philosophische Forschung*. vol. 56, no. 1 (2002).
- _____. "Die Rechtfertigung moralischer Normen." *Zeitschrift für philosophische Forschung*. vol. 58, no. 4 (2004).
- Todd, Jennifer. "Social Transformation, Collective Categories, and Identity Change." *Theory and Society*. vol. 34, no. 4 (2005).
- Weber, Max. *Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriss der verstehenden Soziologie*. 5. Auflage. Tübingen: Mohr 1972 [1922].
- Winch, Peter. *The Idea of a Social Science and Its Relation to Philosophy*. London: Routledge, 2007 [1958].